SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج :PATROL دراسة تحليلية مقارنة (المصرف التجاري الوطني – الوحدة - الجمهورية) خلال الفترة 2010-2021

د.ايناس ابوبكر الطيري
قسم المحاسبة – جامعة درنة

د. خالد مصباح الصابر
قسم المحاسبة – جامعة عمر المختار

Evaluating the Financial Performance of Libyan Commercial Banks Using the PATROL Model: A Comparative Analytical Study (National Commercial Bank, Al-Wahda Bank, and Jumhouria Bank) During the Period 2010–2021

Dr. Inas Abu Bakr Al-Tairi
Omar Al-Mukhtar University

Dr. Khaled Misbah Al-Saber
Derna University

Corresponding Author's Email: enasaltery@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/9/12 تاريخ المراج عة 9/15/ 2026 تاريخ القبول:2026/10/11- تاريخ النشر: 11/15/ 2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية الليبية، تمثلت في المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف الجمهورية خلال الفترة (2010–2021)، وذلك باستخدام نموذجPATROL ،ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تناول الإطار النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، من خلال تحليل البيانات المالية المستمدة من القوائم المالية للمصارف محل الدراسة،توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستويات الأداء المالي للمصارف الثلاثة؛ حيث حقق مصرف الجمهورية أفضل أداء نسبي، بمتوسط تقييم عام بلغ (2.6)، تلاه المصرف التجاري الوطني بمتوسط بلغ (2.9)، في حين جاء مصرف الوحدة في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (3.0). وتشير هذه النتائج إلى وجود بعض نقاط الضعف في الأداء المالي للمصارف الثلاثة، وفقاً لمستويات التصنيف المعتمدة في النموذج. كما أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال وجودة الائتمان تمثلان أبرز مواطن القوة المشتركة بين المصارف محل الدراسة، في حين تمثلت أهم نقاط الضعف في مؤشر التنظيم، ولا سيما لدى المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة، إلى جانب التحديات المرتبطة بمؤشري الربحية والسيولة، والتي انعكست على مستويات التقييم العام. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز كفاءة الإدارة التشغيلية، وترشيد المصروفات، وتحسين إدارة السيولة والربحية، وتطوير سياسات إدارة المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية :الأداء المالي؛ المصارف التجارية الليبية؛ نموذجPATROL ؛ كفاية رأس المال؛ جودة الائتمان؛ الربحية؛ السيولة.

Abstract

This study aims to evaluate and compare the financial performance of a sample of Libyan commercial banks, namely the National Commercial Bank, Wahda Bank, and Jumhouria Bank, over the period 2010–2021, using the PATROL model. To achieve the study's objectives, the descriptive approach was adopted to address the theoretical framework, while

the analytical approach was employed in the applied section through the analysis of financial data derived from the financial statements of the banks under study.The study revealed variations in the financial performance levels of the three banks. Jumhouria Bank achieved the best relative performance, with an overall average rating of (2.6), followed by the National Commercial Bank, with an average rating of (2.9), while Wahda Bank ranked third, with an average rating of (3.0). These findings indicate that the financial performance of all three banks exhibits certain weaknesses according to the classification levels adopted by the model. The results also showed that capital adequacy and credit quality represent the most prominent areas of strength shared by the banks under study. In contrast, the main weaknesses were identified in the organization indicator, particularly at the National Commercial Bank and Wahda Bank, in addition to challenges related to profitability and liquidity, which were reflected in the overall performance ratings. The study recommends enhancing operational management efficiency, rationalizing expenditures, improving liquidity and profitability management, and developing credit risk management policies.

Keywords: Financial Performance; Libyan Commercial Banks; PATROL Model; Capital Adequacy; Credit Quality; Profitability; Liquidity.

1.مقدمة :

تُعدّ المصارف التجارية من الركائز الأساسية التي يستند إليها النشاط الاقتصادي، لما تؤديه من دور محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار والتمويل، وتيسير المعاملات المالية، ودعم حركة النشاط الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تقييم أداء المصارف باعتباره أداة أساسية للحكم على مدى كفاءة إدارتها لمواردها المالية، وقدرتها على مواجهة المخاطر، وتحقيق التوازن بين متطلبات الربحية والسيولة والملاءة المالية.

وتزداد أهمية تقييم الأداء المالي في ظل ما يشهده القطاع المصرفي من تغيرات اقتصادية ومالية متسارعة، وما يواجهه من تحديات تتعلق بتقلبات الأسواق، وتنامي المخاطر الائتمانية، وتغير مستويات السيولة، وارتفاع متطلبات الرقابة والإشراف المصرفي.

وفي هذا السياق، تبرز النماذج الكمية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي بوصفها أدوات تساعد على تحويل البيانات المالية إلى مؤشرات قابلة للقياس والمقارنة، بما يسهم في توفير أساس أكثر موضوعية للحكم على أداء المصارف وتحديد جوانب القوة والقصور فيها. ومن بين هذه النماذج يأتي نموذج PATROL، الذي يُستخدم لتقييم الأداء المصرفي من خلال خمسة أبعاد رئيسية، تتمثل في كفاية رأس المال(Capital Adequacy) ، وجودة الائتمان أو مخاطر الائتمان(Credit Risk) ، والتنظيم والإدارة(Organization) ، والربحية (Profitability)، والسيولة .(Liquidity) وتنبع أهمية هذا النموذج من شموليته النسبية، إذ يجمع بين مؤشرات تعكس متانة المركز المالي للمصرف وكفاءة توظيف موارده، إلى جانب قدرته على إدارة المخاطر والوفاء بالتزاماته المالية.

وانطلاقاً من ذلك، تتجه هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL، من خلال تحليل أبعاده الخمسة بالاعتماد على البيانات المستمدة من القوائم المالية للمصارف

محل الدراسة، بهدف الوقوف على مستوى أدائها المالي، وإجراء المقارنة بينها، وتحديد جوانب القوة والضعف في أدائها خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة.

2.مشكلة الدارسة :

يمثل تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية أحد الموضوعات المهمة في الدراسات المالية والمصرفية، نظراً للدور الذي تؤديه هذه المصارف في تعبئة المدخرات وتوجيه الموارد المالية وتوفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ولا يقتصر تقييم الأداء المصرفي على قياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، بل يمتد ليشمل مدى كفاية رأس المال، وجودة المحفظة الائتمانية، وكفاءة الإدارة في استخدام الموارد، ومستوى السيولة، بما يوفر تقييماً أكثر شمولاً لسلامة المركز المالي وكفاءة الأداء المصرفي.

وفي البيئة المصرفية الليبية، تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في ظل التحديات المرتبطة بكفاءة التشغيل، وإدارة المخاطر الائتمانية، وتوظيف الموارد المالية، وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية. وتؤكد التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية والمصارف الليبية أهمية متابعة هذه المؤشرات وتحليل تطوراتها، لما لها من انعكاسات على الاستقرار المالي وقدرة المصارف على الاستمرار في أداء وظائفها(المجرابي ، عوض 2025)

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى استخدام نماذج تقييم تتجاوز التحليل المنفرد للنسب المالية، وتتيح دراسة مجموعة مترابطة من المؤشرات التي تعكس جوانب متعددة من الأداء. ويعد نموذج PATROL من النماذج التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، إذ يعتمد على خمس مكونات رئيسية تتمثل في كفاية رأس المال، والربحية، ومخاطر الائتمان، وكفاءة التنظيم، والسيولة، بما يسمح بتكوين صورة متكاملة نسبياً عن الأداء المالي للمصرف.

وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات، فإن اختلاف مستوياتها وتطورها من سنة إلى أخرى قد يؤدي إلى اختلاف التقييم النهائي للمصارف، كما قد يخفي التقييم الإجمالي بعض مواطن القوة والضعف في المكونات الفردية. ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة باستخدام نموذج PATROL، وتحليل تطور مكوناته خلال الفترة الزمنية المحددة، ومقارنة نتائج التقييم بين المصارف، وصولاً إلى تحديد جوانب القوة والقصور في أدائها المالي .

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مستوى الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وما مدى التباين بينها وفقاً لمؤشرات نموذج PATROL خلال الفترة (2010–2021)؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى الأداء المالي لكل مصرف من المصارف محل الدراسة وفقاً للمكونات الخمسة لنموذج PATROL؟

2. كيف تطورت مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم والربحية والسيولة في كل مصرف خلال فترة الدراسة؟
3. ما أوجه التشابه والاختلاف في الأداء المالي بين المصارف محل الدراسة؟
4. أي المصارف حقق أفضل مستوى من الأداء المالي وفقاً للتقييم الإجمالي لنموذجPATROL ؟
5. ما أبرز مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للمصارف محل الدراسة، وما الجوانب التي تتطلب تحسيناً؟

3.أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL، من خلال تحليل مكوناته ومقارنة نتائجها خلال الفترة (2010–2021)، وذلك لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- قياس وتحليل مؤشرات كفاية رأس المال وجودة الائتمان وكفاءة التنظيم والربحية والسيولة للمصارف محل الدراسة.
- تتبع تطور مؤشرات نموذج PATROL في كل مصرف خلال فترة الدراسة، وتحديد اتجاهاتها والتغيرات التي طرأت عليها.
- تقييم الأداء المالي الإجمالي لكل مصرف وفقاً لدرجات التصنيف المعتمدة في نموذج.PATROL
- إجراء مقارنة بين المصارف محل الدراسة لتحديد المصرف الذي حقق أفضل أداء مالي خلال فترة الدراسة.
- تحديد مواطن القوة والضعف المشتركة والمختلفة بين المصارف محل الدراسة، في ضوء نتائج المكونات الخمسة للنموذج.

4. أهمية الدراسة :

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في الإسهام في إثراء الأدبيات المحاسبية والمصرفية :من خلال تناول موضوع تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذجPATROL ، بوصفه أحد النماذج التي تجمع بين مجموعة من المؤشرات المالية والتنظيمية لتقييم سلامة الأداء المصرفي، بما يدعم المعرفة العلمية المتعلقة بأساليب تقييم الأداء في القطاع المصرفي.

كما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها ومؤشراتها التحليلية في دعم عملية تقييم الأداء وتحسين كفاءة الإدارة المصرفية، وذلك من خلال توفير أداة تحليلية لتقييم الأداء المالي للمصارف محل الدراسة من خلال تطبيق نموذج PATROL على البيانات المالية للمصارف الثلاثة،

بما يتيح التعرف على مستويات أدائها وتقييم أوضاعها المالية استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الكمية المحددة.

5.منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الملائم لطبيعة وموضوع الدراسة حيث استندت الدراسة في تحليل الأداء المالي لهذه المصارف إلى بياناتها المالية المنشورة خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، بما يوفر أساساً للمقارنة بين أدائها، وتتبع تطور المؤشرات المالية لكل مصرف، وتحديد أوجه القوة والضعف في أدائه.

6.مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وقد اقتصرت الدراسة التطبيقية على عينة قصدية شملت ثلاثة مصارف، هي: مصرف الوحدة، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية. وقد وقع الاختيار على هذه المصارف باعتبارها من اكبر المصارف التجارية الرئيسة في القطاع المصرفي الليبي، وبما يتيح إجراء مقارنة تطبيقية بينها في ضوء مؤشرات نموذج.PATROL

7.حدود الدراسة :

- الحدود الموضوعية: وهي دراسة تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL.
- الحدود المكانية: تمثلت في المصارف التجارية الليبية (مصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف الجمهورية).
- الحدود الزمنية: تحددت الدراسة زمنيا من2011الى 2021.

8.الدراسات السابقة :

تناولت دراسة منصور(2022) تقييم الأداء المالي لمصرف التضامن الإسلامي ومصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار خلال الفترة 2015–2020، باستخدام نموذج .PATROL واعتمدت على طريقتي الترجيح والتصنيف لتقييم المكونات الخمسة للنموذج، وهي كفاية رأس المال والربحية والسيولة ومخاطر الائتمان والتنظيم. أظهرت النتائج أهمية استخدام النموذج بصورة دورية لاكتشاف مواطن القوة والضعف، كما بينت اختلاف نتائج التقييم بحسب الطريقة المستخدمة.

اما من جانب اخر فقد تناولت دراسة حلبوص (2022) التحقق من مدى ملاءمة نموذج PATROL لتقييم الأداء المالي للمصارف العراقية، وبيان إمكانية الاستفادة منه في تشخيص الوضع المالي للمصارف وتحديد جوانب القوة والضعف فيه.اعتمدت الدراسة على التقارير المالية لخمسة مصارف

تجارية عراقية خلال الفترة 2015–2020، واستخدمت مجموعة من النسب المالية لقياس مكونات النموذج الخمسة، وهي كفاية رأس المال والربحية ومخاطر الائتمان وكفاءة المصرف والسيولة.

أثبتت الدراسة إمكانية استخدام نموذج PATROL في تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية كما أظهرت النتائج ارتفاع مؤشري كفاية رأس المال والسيولة لدى المصارف محل الدراسة،كما كشفت عن تذبذب مؤشر الربحية ووجود مشكلات مرتبطة بالقروض المتعثرة.

في حين تناولت دراسة القدار (2024) تحليل العوامل المؤثرة في تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذجPATROL ، وركزت على المكونات الخمسة للنموذج، مع استخدام منهج الترجيح ومنهج التصنيف. وطبقت النموذج على مصرف الجمهورية في ليبيا، وناقشت تطور مؤشرات المخاطر الائتمانية والسيولة، أوضحت الدراسة كيفية تحويل النسب المالية إلى درجات تقييم، وفي ضرورة التمييز بين التقييم بالترجيح والتقييم بالتصنيف .

كما استعرضت دراسة كريم(2024) تقييم الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الوحدة والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار خلال الفترة 2020–2022 باستخدام نموذج .PATROL وتوصلت إلى تقدم المصرف المتحد للتجارة والاستثمار في الترتيب، يليه مصرف الوحدة، ثم مصرف الجمهورية. وأوصت بتطوير أنظمة الرقابة وتقييم الأداء، والاستفادة من نماذج أخرى مثل CAMELS و GIRAFE للمقارنة مع .PATROL وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطاً بموضوع البحث الحالي؛ لأنها استخدمت النموذج نفسه في البيئة المصرفية الليبية، واعتمدت أسلوب المقارنة بين المصارف .

وفي ذات السياق تناولت دراسة قفه (2025) تقييم الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية خلال الفترة 2016–2023 باستخدام نموذج .PATROL واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل القوائم المالية، وخلصت إلى أن المصرف حافظ على مستوى جيد في كفاية رأس المال، في حين كشفت مؤشرات جودة الائتمان والتنظيم عن جوانب تتطلب التحسين.

كما تناولت دراسة سالم وإمبيرش(2025) أثر التحول إلى الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية العامة باستخدام نموذجPATROL ، من خلال المقارنة بين فترتين سابقتين ولاحقتين للتحول. وركزت على مؤشرات كفاية رأس المال والربحية ومخاطر الائتمان والتنظيم والسيولة، وتوصلت إلى تراجع التقييم العام بعد التحول وفقاً للبيانات والفترات التي تناولتها. وتفيد هذه الدراسة في إبراز أهمية دراسة التحولات التنظيمية والاقتصادية عند تفسير تطور الأداء المصرفي عبر الزمن .

كذلك استعرضت دراسة إنبية(2026) تقييم الأداء المالي لخمس مصارف تجارية ليبية خلال الفترة 2010–2023، باستخدام نموذج PATROL بمكوناته الخمسة. وشملت ثلاثة مصارف عامة هي

الجمهورية والصحاري والوحدة، ومصرفين خاصين هما المتحد للتجارة والاستثمار والسراي. وتوصلت إلى وجود تباين في الأداء بين المصارف، مع تفوق نسبي للمصارف الخاصة.

أظهرت الدراسات التي أجريت في العراق واليمن إمكانية توظيف نموذج PATROL في تقييم الأداء المصرفي، سواء تعلق الأمر بالمصارف التجارية أو الإسلامية. وهذا يعزز إمكانية الاستفادة منه في دراسة المصارف التجارية الليبية، مع ضرورة مراعاة الخصائص التنظيمية والاقتصادية للبيئة المصرفية المحلية.

اعتمدت عدة دراسات على البيانات المستخرجة من القوائم والتقارير المالية للمصارف، كما في دراسة الحلبوص(2022)، وهو ما يتفق مع طبيعة الدراسة الحالية التي تعتمد على البيانات المالية التاريخية ، كما أظهرت الدراسات تنوعاً في أساليب التقييم، حيث استخدمت بعضها التصنيف، بينما تناول بعضها الآخر الترجيح بالأوزان النسبية، كما اختلفت من حيث نطاق التطبيق، فبعضها تناول مصرفاً واحداً، وبعضها قارن بين مصرفين أو أكثر، كذلك عدم وجود توحيد واضح في أساليب تطبيق PATROLواحتساب التقييم الإجمالي وترتيب المصارف بين الدراسات التي تم استعراضها، وعليه ستحاول هذه الدراسة تقديم تطبيق منهجي منظم للنموذج على ثلاثة مصارف تجارية، والتي تعتبر من أهم واكبر المصارف في ليبيا من خلال قياس أبعاده الخمسة، وتصنيف كل مؤشر، ثم المقارنة بين المصارف وترتيبها وفق آلية تقييم محددة ومعلنة.

9. الاطار النظري والتطبيقي للدراسة:

9,1 مفهوم نموذج PATROL ونشأته

يُعد نموذج PATROL من النماذج الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي والمصرفي، ويُصنف ضمن نماذج الإنذار المبكر (Early Warning Models) التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي للمصارف، والكشف عن مواطن القوة والضعف في أدائها، وتحديد المؤشرات التي قد تنذر بوجود مشكلات مالية أو إدارية يمكن أن تؤثر في استقرارها واستمراريتها.

وقد ارتبط ظهور هذا النموذج بالتجربة الإيطالية في مجال الرقابة والإشراف المصرفي، حيث اعتمد على تحليل مجموعة من المؤشرات المالية والتنظيمية التي تعكس الأبعاد الأساسية للسلامة المالية للمصارف. ويتميز النموذج بأنه لا يقتصر على تحليل الربحية أو السيولة بصورة منفردة، وإنما يقدم تقييماً متكاملاً يجمع بين مؤشرات الملاءة المالية، والربحية، ومخاطر الائتمان، والسيولة، والكفاءة التنظيمية .ويُشتق اسم PATROL من الحروف الأولى لمجموعة من المصطلحات الإيطالية والإنجليزية التي تشير إلى الأبعاد الخمسة التي يقوم عليها النموذج، وهي:

9.2 المكونات الأساسية لنموذج PATROL

يتكون نموذج PATROL من عدد من العناصر أهمها :(Al-Saadawi & Al-Taie, 2024)

- **كفاية رأس المال**(Capital Adequacy)

يقيس مدى قدرة المصرف على توفير رأس مال كافٍ لمواجهة الخسائر المحتملة وامتصاص المخاطر المرتبطة بأنشطته الائتمانية والاستثمارية، ومدى تناسب رأس المال مع حجم الأصول والمخاطر التي يتحملها المصرف.

- الربحية(Profitability)

تعكس قدرة المصرف على تحقيق عوائد مناسبة من توظيف موارده المالية، ومدى كفاءته في إدارة أصوله وحقوق الملكية، ويمكن قياسها باستخدام مؤشرات مثل العائد على الأصول(ROA) ، والعائد على حقوق الملكية.(ROE)

- مخاطر الائتمان(Credit Risk)

تهتم بتقييم جودة المحفظة الائتمانية ومدى قدرة المصرف على تحصيل القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء، والكشف عن احتمالات التعثر الائتماني، ويمكن الاستعانة بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

- **التنظيم والكفاءة التنظيمية(Organization)**

يركز على تقييم كفاءة الهيكل التنظيمي والإداري للمصرف، وفعالية نظم الرقابة الداخلية، وجودة الإدارة، ومدى توافر نظم المعلومات والإجراءات التي تساعد على إدارة الموارد والمخاطر بكفاءة.

- **السيولة(Liquidity)**

تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل ومواجهة طلبات السحب من المودعين، ومدى توافر الأصول السائلة المناسبة لمقابلة الالتزامات المستحقة دون التعرض لخسائر جوهرية.

9.3 أهمية استخدام نموذج PATROL في تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي:-

تنبع أهمية استخدام نموذج PATROL من قدرته على تقديم رؤية متكاملة عن الوضع المالي والتنظيمي للمصارف، بما يساعد الإدارات المصرفية والجهات الرقابية على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. ويمكن توضيح أهميته في النقاط الآتية:

- **تقديم تقييم شامل للأداء المصرفي**

يساعد النموذج على تجاوز التقييم التقليدي الذي يعتمد على مؤشر مالي واحد أو مجموعة محدودة من النسب المالية، وذلك من خلال الجمع بين خمسة أبعاد مترابطة تعكس الجوانب الأساسية للأداء المصرفي. وبالتالي، فإنه يوفر صورة أكثر شمولاً عن مدى سلامة المركز المالي وكفاءة الأداء.

- **الكشف المبكر عن المخاطر والمشكلات المالية**

يسهم النموذج في تحديد المؤشرات التي قد تشير إلى وجود اختلالات في الأداء، مثل انخفاض كفاية رأس المال، وتراجع مستويات الربحية، وارتفاع القروض المتعثرة، وضعف السيولة. ويساعد ذلك على اتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل تحول هذه الاختلالات إلى مشكلات مالية أكثر خطورة. **دراسة (Sahajwala and Van den Bergh ,2000; Saif-Allah and Abbas ,2025)**

- **تقييم كفاءة إدارة الموارد المالية**

يتيح النموذج إمكانية تحليل مدى كفاءة المصرف في توظيف موارده المالية، وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، والاستفادة من رأس المال المتاح في تمويل الأنشطة المصرفية المختلفة، مع مراعاة مستويات المخاطر المرتبطة به(Al-Saadawi and Al-Taie ,2024)

- **تعزيز كفاءة الرقابة والإشراف المصرفي**

يوفر النموذج إطاراً تحليلياً يمكن أن تستفيد منه الجهات الرقابية في متابعة أوضاع المصارف، وتحديد المصارف التي تحتاج إلى مزيد من الرقابة، وتوجيه الاهتمام إلى الجوانب التي تعاني من ضعف أو قصور في الأداء(Saif-Allah and Abbas, 2025) .

- **إمكانية المقارنة بين المصارف**

يسمح تطبيق النموذج على مجموعة من المصارف خلال فترة زمنية محددة بإجراء مقارنات بينها، وترتيبها وفقاً لمستويات أدائها، والكشف عن الاختلافات في كفاءتها المالية والتنظيمية. كما يمكن استخدامه في المقارنة بين المصارف العامة والخاصة أو بين المصارف التقليدية والإسلامية . (Jadidou ,2026؛Mansour, 2022)

- **دعم القرارات الاستراتيجية للإدارة المصرفية**

تساعد نتائج التقييم الإدارة المصرفية في تحديد المجالات التي تتطلب التحسين، ووضع الخطط والسياسات المناسبة لمعالجة مواطن الضعف، وتطوير إدارة المخاطر، وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل.(2026) Jadidou ؛(2024) Zeid and Reguig Berra

- **تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي**

من خلال متابعة مؤشرات رأس المال والسيولة والربحية ومخاطر الائتمان والكفاءة التنظيمية، يمكن للنموذج أن يسهم في الكشف عن مواطن الهشاشة المالية على مستوى المصرف، بما يدعم جهود المحافظة على استقرار المؤسسات المصرفية والقطاع المصرفي بصورة عامة Sahajwala and . Saif-Allah and Abbas (2025)؛Van den Bergh (2000)

9.4 آلية تطبيق نموذج PATROL في تقييم أداء المصارف التجارية:

يُستخدم نموذج PATROL كأداة تحليلية لتقييم ومقارنة الأداء المالي لعينة من المصارف، حيث يرتكز هذا النموذج على خمسة معايير جوهرية هي: كفاية رأس المال، والربحية، ومخاطر الائتمان، وكفاءة التنظيم (الإدارة)، والسيولة. ونظراً لأن آلية تطبيق نموذج PATROL تحاكي في منهجيتها نظام CAMELS المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استندت الدراسة إلى طريقتين أساسيتين للوصول إلى النتائج. (القدار، 2024،):

أ- منهجية الترجيح:

تعتمد هذه المنهجية في إطار نموذج PATROL لتقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف، حيث ترتكز على تحليل خمس نسب مالية تمثل المكونات الأساسية للنموذج. ويتم من خلالها منح كل مكون وزناً ترجيحياً محدداً للوصول إلى مؤشر رقمي موحد يعبر بدقة عن مستوى أداء المصرف، وذلك وفق الصياغة الرياضية التالية:

PATROL= (PAT< 15%) + (R1> 20%) + (R2>25%) + (O< 1%) + (L>55%)

ب- منهجية التصنيف :

يتم تصنيف مكونات النموذج PATROL على مقياس 1 الى 5 يمثل 1 أفضل أداء، اما 5 فهو أدنى أداء، ويتم جمع التصنيفات لكل المكونات للوصول الى تقييم الأداء السنوي للمصارف التجارية، ومن ثم إعادة ترتيب للمصارف بناءاً على التصنيفات التي حصلت عليها ابتداء بالمصرف الذي حصل على أفضل أداء (اقل تصنيف) وانتهاء بالمصرف الذي حصل على أدنى أداء (اعلى تصنيف).

ج .درجات تصنيف ومكونات نموذج PATROL

يُعد نموذج **PATROL**أداة فعالة في الكشف المبكر عن الأداء المالي للمصارف، ومعرفة ما إذا كانت تواجه خطرا أو لا، مما يُسهم في تقليل آثار الأزمات المالية التي احتمال أن تقع ومقاومتها قبل وقوعها، ونظرًا لأهمية تصنيفات هذا النموذج، فقد تم في الجانب التطبيقي اعتماد التصنيف الوارد في الجدول رقم (1) كمرجع لتقييم الوضع المالي للمصارف:

جدول (1) **درجات تصنيف ومكونات نموذج PATROL**

مكونات نموذج PATROL	درجة التصنيف				
	1	2	3	4	5
كفاية رأس المال PAT	%15<	%14.99-12	%11.99-8	%7.99-7	%6.99>
جودة الائتمان R1	%20>	%34-21	%49-35	%75-50	%76<
التنظيم R2	%25>	%30-26	%38-31	%45-39	%46<
الربحية O	%1<	%0.9-0.8	%0.7-0.35	%0.34-0.24	%0.24>
السيولة L	%55>	%62-56	%68-63	%80-69	%81 <

(التواتي،. 2021،118)

جدول (2) آلية التصنيف العام للنموذج

التصنيف	الدرجة	المتوسط الحسابي للتقييم	وصف نتيجة التقييم
ممتاز	1	1.4 – 1	المصرف سليم في معظم النواحي
جيد جداً	2	2.4–1.5	
جيد	3	3.4–2.5	وجود بعض نقاط الضعف
حدي أو خطر	4	4.4–3.5	يعاني المصرف من مشكلات كبيرة
ضعيف جدا	5	5–4.5	

(التواتي,. 2021،118)

تصنيف نموذج PATROL: حيث يقيم الأداء وفق مقياس يتدرّج من 1 إلى 5، فالقيمة (1) أعلى مستوى من الأداء (ممتاز)، بينما تعبّر القيمة (5) عن أدنى مستوى (ضعيف جدا). بمعنى آخر، كلما اقترب التقييم من الرقم (1) كان الأداء أفضل. وتشمل المستويات: ممتاز عند القيمة 1، جيد جدًا إذا كانت القيمة أقل من 2، وجيد إذا كانت القيمة تقترب من 3، ويوضح الجدول (2–1) التصنيفات ومستويات قوة الأداء وفقًا لنموذج PATROL:

- **مؤشر كفاية رأس المال PAT :**

كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الأساسية لحماية أموال المودعين ومواجهة المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها المصرف خلال ممارسته لأعماله، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية على إجمالي الأصول الخطرة وكل ما ارتفعن هذه النسبة دلت على قوة راس المال في امتصاص المخاطر المرتبطة بالأصول والجدول التالي يوضح نسبة كفاية رأس المال.

نسبة كفاية رأس المال = إجمالي حقوق الملكية ÷ الأصول الخطرة

الأصول الخطرة = إجمالي الأصول– النقدية والأرصدة لدى المصارف وشهادات الإيداع

1.**مصرف الوحدة:**

جدول(3) يوضح مؤشر كفاية راس المال لمصرف الوحدة

السنوات	إجمالي حقوق الملكية	الأصول الخطرة	نسبة كفاية رأس المال	التصنيف السنوي
2010	498,218,702	1,660,128,090	%30.01	1
2011	477,575,756	2,474,419,318	% 19.30	1
2012	497,171,723	5,074,009,658	% 9.80	3
2013	522,729,908	2,590,867,892	% 20.18	1
2014	524,820,608	2,593,373,935	% 20.24	1
2015	526,317,333	3,660,283,652	% 14.38	2

2016	532,738,614	3,694,113,323	% 14.42	2
2017	560,411,582	2,925,548,729	% 19.16	1
2018	655,374,548	3,374,786,891	% 19.42	1
2019	766,133,561	4,320,722,214	% 17.73	1
2020	865,902,669	2,989,307,921	% 28.97	1
2021	864,909,870	3,704,116,951	% 23.35	1
المتوسط			%19.75	1

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الوحدة خلال الفترة الممتدة (2010-2021)

يوضح الجدول رقم (3) تطوّر نسبة كفاية رأس المال لدى مصرف الوحدة خلال الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2021، استنادًا إلى بيانات القوائم المالية المعتمدة.

يلاحظ من الجدول أن نسبة كفاية رأس المال قد شهدت تذبذبًا نسبيًا خلال سنوات الدراسة، حيث تراوحت النسبة بين 9.80% كأدنى مستوى في عام 2012، و30.01% كأعلى مستوى تم تسجيله في عام 2010، وبالنظر إلى التصنيف السنوي وفقًا لنموذج Patrol، فإن أداء المصرف صنّف خلال معظم سنوات الدراسة ضمن الفئة (1)، أي "ممتاز"، في السنوات: (2010، 2011، 2013، 2014، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021). بينما تم تصنيفه ضمن الفئة (2) "جيد جدًا" في السنوات: (2012، 2015، 2016).

ورغم الانخفاض الملحوظ في نسبة كفاية رأس المال خلال عام 2012، والذي بلغ حينها 9.80%، يُعزى ذلك إلى ارتفاع كبير في الأصول الخطرة والتي تجاوزت خمس مليارات دينار ليبي، فالأرصدة المدينة تحت التسوية ارتفعت مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت 2.65 مليار دينار ليبي تقريبا، وكذلك ارتفاع بند القروض وبلغ 2.611 مليار دينار ليبي تقريبا، ما انعكس سلبًا على النسبة الكلية، بالرغم من استقرار حقوق الملكية، وفي المقابل سجّل المصرف أعلى نسبة كفاية في عام 2010 بنسبة 30.01% وتم تراجعت في السنوات التي تليها الى غاية 2019 ، وفي سنة 2020 فحدث ارتفاع حيث بلغت النسبة 28.97% وهو ما يشير إلى تحسّن واضح في إدارة المخاطر وتقليص الأصول الخطرة، مع استمرار الزيادة التدريجية في حقوق الملكية، ويُظهر الجدول قدرة المصرف على المحافظة على نسبة كفاية رأس مال تفوق الحد الأدنى المعتمد دوليًا والبالغ 15% في غالبية السنوات، مما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية للمصرف وكفاءته في مواجهة التقلبات والمخاطر المالية، وتبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة من خلال حقوق الملكية المتاحة، وبالتالي فإن محافظة مصرف الوحدة على نسب ضمن الحدود الآمنة طوال فترة الدراسة تؤكد نجاحه في الالتزام بالمتطلبات الرقابية ومعايير الحوكمة المالية.

2.مصرف التجاري الوطني:

يوضح الجدول(4) مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري الوطني

السنوات	إجمالي حقوق الملكية	الأصول الخطرة	نسبة كفاية رأس	التصنيف
2010	664,809,112,000	2,423,653,382,000	% 27.43	1
2011	625,184,443.000	2,467,146,970.000	% 25.34	1
2012	574,006,094.000	2,984,660,235.000	% 19.23	1
2013	616,612,848.000	3,710,300,764.000	% 16.62	1
2014	564,456,951.000	5,247,191,536.000	% 10.76	3
2015	572,907,477.000	6,383,612,845.000	% 8.97	3
2016	582,728,203.000	5,310,418,293.000	% 10.97	3
2017	623,982,297.000	3,898,783,692.000	% 16.00	1
2018	745,713,738.000	4,044,592,334.000	% 18.44	1
2019	861,906,151.000	3,461,221,040.000	% 24.90	1
2020	851,995,762.000	3664771186	%23.25	1
2021	852,049,411.000	6,466,767,927.000	% 13.18	2
المتوسط			% 17.92	1

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف التجاري الوطني خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة كفاية رأس المال لمصرف التجاري الوطني قد شهدت تذبذبًا نسبيًا خلال سنوات الدراسة، حيث كانت أقل قيمة للمؤشر في سنة 2015 بلغت النسبة 8.97% كأدنى مستوى، و27.43% كأعلى مستوى تم تسجيله في عام 2010، وبالنظر إلى التصنيف السنوي وفقًا لنموذج Patrol، فإن أداء المصرف صنّف ضمن الفئة (1)، أي "ممتاز"، في السنوات: (2010، 2011،2012، 2013، 2017، 2018، 2019، 2020) بينما تم تصنيفه ضمن الفئة (2) "جيد جدًا" في سنة: (2021) ،

و الانخفاض الملحوظ في نسبة كفاية رأس المال خلال السنوات (2014 ،2015، 2016) التي كانت ضمن تصنيف 3 لنموذج PATROL أي إنها جيدة إلا أن ذلك يُعزى إلى ارتفاع في الأصول الثابتة ففي سنة 2014 كانت تقريبا 120 مليون دينار ليبي وفي سنة 2015 بلغت تقريبا 145.5 مليون دينار تقريبا وفي سنة 2016 بلغة 140 مليون دينار تقريبا وهي تعد من الأصول الخطرة، وارتفاع الأصول الأخرى ففي سنة 2014 بلغت مشروعات تحت التنفيذ 82 مليون دينار ليبي تقريبا، و126 مليون دينار فوائد مستحقة غير مقبوضة، ومدينون متنوعون 94 مليون دينار تقريبا، وغيره من ارتفاع في بعض الحسابات الأخرى؛ مما جعل زيادة المخاطرة في ارتفاع الأصول الخطرة، والأصول الأخرى ارتفعت في سنة 2015 فبلغت مشروعات تحت التنفيذ تقريبا 61 مليون دينار ليبي، وفوائد مستحقة غير مقبوضة 195 مليون دينار تقريبا، ومدينون متنوعون 51 مليون دينار ليبي تقريبا، وعجز في الخزائن 19 مليون دينار ليبي تقريبا، وهذه ارتفعت مقارنة بالسنة السابقة ما انعكس سلبًا على النسبة الكلية، بالرغم من استقرار حقوق الملكية .

3.مصرف الجمهورية

يوضح الجدول(5) مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية

السنوات	إجمالي حقوق الملكية	الأصول الخطرة	نسبة كفاية رأس	التصنيف
2010	1,242,411,930.000	6,820,673,455.000	18.22	1
2011	1,354,747,518.749	7,278,772,721.112	18.61	1
2012	1,504,027,223.569	7,851,444,925.185	19.16	1
2013	1,477,227,767.661	9,137,291,191.397	16.17	1
2014	1,546,138,979.195	10,458,975,010.674	14.78	2
2015	1,554,955,021.236	10,805,330,715.807	14.39	2
2016	1,565,381,977.474	10,780,793,906.386	14.52	2
2017	1,618,919,677.212	10,639,471,770.487	15.22	1
2018	1,679,290,583.000	10,509,334,380.000	15.98	1
2019	1,739,428,751.700	10,282,786,843.062	16.92	1
2020	1,503,005,513.862	10,678,974,947.765	14.07	2
2021	1,563,652,153.117	12,277,188,194.571	12.74	2
المتوسط			%15.90	1

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الجمهورية خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يتضح من بيانات الجدول رقم (5) أن نسبة كفاية رأس المال لدى مصرف الجمهورية قد شهدت تباينًا نسبيًا خلال فترة الدراسة، وكان التصنيف يتراوح بين (1–2) أي بين الممتاز والجيد جدا وفقًا لنموذج Patrol، حيث تجاوزت في السنوات نسبة (15%) وهي النسبة المعيارية المعتمدة، وقد بلغت النسبة أعلى مستوياتها في عام 2012 مسجلةً (19.16 %)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد النقدية لدى المصارف المحلية والأجنبية وارتفاع فوائد مستحقة غير مقبوضة إلى 30 مليون دينار ليبي تقريبا، بالإضافة إلى مخزون القرطاسية التي بلغت نحو 4 مليون دينار ليبي، ما ساهم في زيادة الأصول الخطرة ورفع نسبة الكفاية، في المقابل سجلت النسبة أدنى مستوى لها في عام 2021 بواقع (12.74%) ما يعكس تعرض المصرف لارتفاع في الأصول الخطرة في تلك السنة، ويُلاحظ من المؤشر العام وجود عدم استقرار نسبي في نسبة كفاية رأس المال، حيث كان في السنوات (2010–2011–2012–2013–2017–2018–2019) تصنيفها وفقا لنموذج PATROL وتعتبر ممتازة، أما في السنوات (2014–2015–2016–2020–2021) كان ضمن درجة التصنيف الثانية وهي ضمن التصنيف جيد جدا، وعلى الرغم من هذا التذبذب، تُعد النسبة عمومًا ضمن الحدود الآمنة، ما يدل على قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المرتبطة بالأصول الخطرة من خلال حقوق الملكية المتاحة لديه، ويتضح من ذلك أن المصرف تمكن من المحافظة على مستوى مناسب من كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، بما يعكس كفاءته في إدارة موارده المالية وتوظيفها لمواجهة المخاطر المحتملة.

المقارنة بين المصارف الثلاثة في مؤشر كفاية رأس المال

يتضح وجود تباين في أداء المصارف الليبية الثلاثة في مؤشر كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، حيث تميز **مصرف الوحدة** بأفضل أداء عام، مسجلاً متوسطًا قدره 19.75%، مع استقرار واضح وتصنيف ممتاز في معظم السنوات، باستثناء تراجع طفيف عام 2012 نتيجة ارتفاع الأصول الخطرة، وقد سجّل أعلى نسبة له في 2010 (30.01%)، ما يعكس كفاءة عالية في إدارة المخاطر في هذه السنة ، أما المصرف التجاري الوطني فشهد تذبذبًا ملحوظًا، حيث بدأ بقوة في 2010 بنسبة (27.43%)، لكنه انخفض بشكل كبير بين 2014 و2016، ليصل إلى (8.97%) عام 2015. ومع ذلك، تحسنت النسب لاحقًا ليبلغ متوسطه العام 17.92%، مما يشير إلى قدرات جيدة لكن غير مستقرة في إدارة رأس المال.

ثانيا: جودة الائتمان R1

ويوضح هذا المؤشر احتمال تعثر المقترضين بتسديد التزاماتهم من ديون وسلف تجاه المصرف عند استحقاق هذه الالتزامات أو عدم السداد، وسيؤدي إلى اقتطاع جزء من رأس المال لتصدي المخاطر، وتحسب هذه النسبة من خلال مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية، حيث تُشير النسبة المنخفضة إلى ارتفاع جودة الائتمان في المصرف، بينما تدل النسبة المرتفعة على تراجع جودة السياسة الائتمانية وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بها، وتُستخدم المعادلة التالية لحساب هذا المؤشر:

=مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض وسلف

1. مصرف الوحدة

جدول(6) يوضح مؤشر جودة الائتمان لمصرف الوحدة

السنوات	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	إجمالي قروض وسلف	جودة الائتمان	التصنيف
2010	424,057,607.000	1,726,363,235.000	24.56%	2
2011	424,057,607.000	1,805,041,462.000	23.49%	2
2012	424,057,607.000	2,611,093,501.000	16.24%	1
2013	434,057,607.000	2,208,733,078.000	19.65%	1
2014	458,057,607.000	2,657,897,234.000	17.23%	1
2015	469,057,607.000	2,291,046,755.000	20.47%	1
2016	484,057,607.000	2,089,300,750.000	23.17%	2
2017	514,057,607.000	1,966,218,594.000	26.14%	2
2018	545,000,000.000	1,970,961,314.000	27.65%	2
2019	462,915,555.000	2,645,819,513.000	17.50%	1
2020	456,025,410.000	2,946,393,382.000	15.48%	1
2021	456,025,410.000	3,460,955,591.000	13.18%	1
المتوسط			%20.4	1

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الوحدة خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يتضح من الجدول رقم (6)، خلال فترة الدراسة تراوحت نسبة مؤشر جودة الائتمان بين 13.18% كأدنى مستوى في عام 2021 و27.65% كأعلى مستوى في عام 2018، بمتوسط بلغ 20.4%، ويُلاحظ أن المؤشر شهد تذبذبًا نسبيًا بين

التصنيف الأول والثاني، مما يعكس تغيرات في جودة الائتمانية بين فترات من الأداء الجيد وأخرى تتطلب تعزيز إجراءات لتحسين الجودة، في بداية الفترة (2010–2011)، كان المؤشر مرتفعًا نسبيًا بنحو 24.56% و23.49% على التوالي وهي ضمن التصنيف الثاني، الدال على مستوى جيد جدا لكن مع مؤشرات تتطلب الحذر، ثم شهد المؤشر تحسنًا ملحوظًا بدءًا من عام 2012 وحتى 2015، حيث استقر ضمن التصنيف الأول الذي يعد أداء ممتاز، وتراجعت النسبة إلى 16.24% في 2012، مع بقاء مستوى المخصصات ثابتًا نسبيًا، مقابل نمو واضح في القروض والسلف، ما يشير إلى تحسين في جودة الإقراض وفعالية نسبية في التحصيل.

ومع ذلك، عادت المؤشرات إلى الارتفاع خلال الأعوام 2016 إلى 2018، إذ بلغت نسبة جودة الائتمان 26.14% في 2017 و27.65% في 2018، وهي القيم الأعلى ضمن فترة الدراسة، ما أدى إلى العودة إلى التصنيف الثاني، وهو ما يُعد إشارة إلى ازدياد الضغط على جودة المحفظة، خاصةً مع نمو طفيف في القروض مقابل ارتفاع في حجم المخصصات. وابتداءً من عام 2019 وحتى نهاية الفترة في 2021، أظهر المصرف تحسنًا تدريجيًا، حيث انخفض المؤشر إلى 13.18% في 2021، وهو أدنى مستوى في كامل الفترة، ويعكس ذلك تعزيز السياسات الائتمانية، وتحسّنًا في معدلات التحصيل، مما أعاد التصنيف إلى المستوى الأول وهو أداء ممتاز، يشير الي تباين في التصنيف بين الأول والثاني، وإلى وجود تحديات متقطعة في كفاءة إدارة الائتمان، خاصة في فترات الضغط المالي.

2.مصرف التجاري الوطني

جدول (7) يوضح مؤشر جودة الائتمان لمصرف التجاري الوطني:

السنوات	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	إجمالي قروض وسلف	جودة الائتمان	التصنيف
2010	310,013,354.000	2,462,132,674.000	% 12.59	1
2011	377,071,114.000	2,367,977,357.000	% 15.92	1
2012	397,928,616.000	2,985,029,787.000	% 13.33	1
2013	411,516,681.000	3,611,316,039.000	% 11.40	1
2014	404,237,564.000	4,381,891,032.000	% 9.23	1
2015	431,167,211.000	4,698,399,999.000	% 9.18	1
2016	441,842,940.000	4,357,948,922.000	% 10.14	1
2017	447,235,254.000	3,832,684,820.000	% 11.67	1
2018	446,265,646.000	3,639,609,057.000	% 12.26	1
2019	751,431,230.000	3,274,304,699.000	% 22.95	2
2020	756,000,501.000	3,125,068,125.000	% 24.19	2
2021	990,289,228.000	3,677,191,218.000	% 26.93	2
المتوسط			% 14.98	1

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف التجاري الوطني خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يعرض الجدول رقم (9–1) تطور مؤشر جودة الائتمان لمصرف التجاري الوطني على مدى الفترة الممتدة من عام 2010 حتى عام 2021، وأظهرت البيانات أن المصرف حافظ خلال غالبية فترة الدراسة، على مؤشر جودة ائتمان ضمن التصنيف الأول حسب نموذج Patrol، مما يعكس أداءً ائتمانيًا ممتازا وسياسات محافظة في إدارة القروض، فقد تراوحت النسبة بين 9.18% في عام 2015 كأدنى مستوى، و26.93% في عام 2021 كأعلى مستوى، بمتوسط بلغ 14.98%، وفي السنوات من 2010 إلى 2018، سجل المصرف نتائج مستقرة نوعًا ما، حيث ظل المؤشر ضمن التصنيف الأول من عام 2010 حتى 2018 باستثناء الفترة 2019–2021. تميّزت هذه المرحلة بتحسن تدريجي في جودة الائتمان؛ إذ انخفض المؤشر من 12.59% في 2010 إلى 9.18% في 2015، مدعومًا بنمو في حجم القروض من حوالي 2.5 مليار إلى 4.7 مليار دينار ليبي، مقابل زيادة معتدلة في المخصصات، وهذا التوازن يعكس فعالية الإدارة الائتمانية خلال تلك المرحلة، وقدرتها على توسيع المحفظة التمويلية دون ارتفاع كبير في معدلات التعثر، ومع نهاية هذه المرحلة، بدأ المؤشر في الارتفاع مجددًا، مسجلاً 12.26% في 2018، ما يشير إلى بداية ضغوط متزايدة على جودة الائتمان، رغم بقاء التصنيف في المستوى الأول وهو التصنيف ممتاز، وفي الفترة من 2019 إلى 2021 لوحظ تحولاً في المؤشر، حيث ارتفع إلى 22.95% في 2019 ثم إلى 24.19% في 2020، وصولًا إلى 26.93% في 2021. هذه الزيادات المتتالية أدت إلى انتقال التصنيف من المستوى الأول إلى الثاني، ما يُشير إلى تراجع ملحوظ في جودة المحفظة الائتمانية.

ويُعزى هذا التراجع إلى ارتفاع كبير في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، حيث تضاعف من 446 مليون دينار تقريبًا في 2018 إلى ما يقارب 990 مليون دينار في 2021، في حين لم يُسجل النمو في القروض والسلف الوتيرة نفسها، ما يشير إلى تزايد في نسب الديون المتعثرة وعدم كفاءة التحصيل في تلك المرحلة.

3.مصرف الجمهورية

جدول(8) يوضح مؤشر جودة الائتمان لمصرف الجمهورية

السنوات	مخصص الديون المشكوك	إجمالي قروض وسلف	جودة	التصنيف
2010	650,000,000.000	5,692,784,287.000	11.42	1
2011	716,000,000.000	5,421,011,885.856	13.21	1
2012	749,655,964.584	6,715,480,166.455	11.16	1
2013	799,655,964.584	8,257,548,620.724	% 9.68	1
2014	829,655,964.584	8,663,181,035.266	% 9.58	1
2015	844,655,964.584	8,986,210,223.173	% 9.40	1
2016	864,149,661.525	8,476,581,234.153	10.19	1
2017	884,149,661.525	7,967,780,201.214	11.10	1
2018	929,149,662.000	7,169,304,333.000	12.96	1
2019	954,149,661.525	7,038,734,093.796	13.56	1
2020	956,389,154.525	7,491,396,903.188	12.77	1
2021	996,348,979.352	7,970,439,646.556	12.50	1
المتوسط			11.46	1

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الجمهورية خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يتضح من الجدول رقم (8) أن مؤشر جودة الائتمان لمصرف الجمهورية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 حتى 2021، حافظ على استقرار جودة ائتمان حيث كانت منخفضة المخاطر الائتمانية، فقد تراوحت النسبة بين 9.40% كحد أدنى في عام 2015 و13.56% كحد أقصى في عام 2019، بمتوسط عام بلغ 11.46%. ووفقًا لمعايير تصنيف نموذج Patrol، فجميع القيم للمؤشر ضمن التصنيف الأول، الذي يُشير إلى مستوى ائتماني "ممتاز".

ويتبين من خلال القيم وتسلسلها وضع مستقر نسبيًا في جودة الائتمان، إذ لم تكن هناك تقلبات حادة أو فجائية في المؤشر، مما يُعزز فرضية وجود سياسات ائتمانية متوازنة وضوابط داخلية فعالة لإدارة التمويل والرقابة على التحصيل، كما يُلاحظ أن المصرف واصل تنمية محفظته التمويلية تدريجيًا خلال هذه السنوات، حيث ارتفع إجمالي القروض والسلف من حوالي 5.7 مليار دينار ليبي في 2010 إلى 7.97 مليار دينار في 2021، بالتوازي مع الزيادة المنضبطة في المخصصات التي بلغت 996 مليون دينار في نهاية الفترة، ويشير ثبات المؤشر في نطاق مقبول إلى فاعلية أدوات التقييم الائتماني وموثوقية معايير منح التمويل المتبعة.

المقارنة بين المصارف الثلاثة في مؤشر جودة الائتمان : تبين أن مصرف الجمهورية بلغ المتوسط 11.46%، وهو أدنى متوسط بين المصارف الثلاثة، ما يعكس أداءً ائتمانيًا ممتازًا واستقرارًا واضحًا في إدارة المخاطر، حيث حافظ المصرف طوال الفترة على التصنيف الأول وفق نموذج باترول، دون أي انتقال إلى تصنيفات أعلى من حيث درجة المخاطرة، أما مصرف الوحدة، فقد بلغ متوسط المؤشر 20.4%، وهو ما يضعه في الحد الأعلى من التصنيف الأول وأحيانًا في التصنيف الثاني، ما يشير إلى أداء جيد نسبيًا، لكنه أكثر تذبذبًا من مصرف الجمهورية، مع تسجيل مستويات مرتفعة نسبيًا خلال بعض السنوات، خاصة 2017–2018، في حين سجّل المصرف التجاري الوطني متوسطًا قدره 14.98%، ما يجعله ضمن التصنيف الأول في أغلب السنوات، إلا أنه شهد تدهورًا ملحوظًا في المؤشر خلال الفترة من 2019 إلى 2021، حيث انتقل إلى التصنيف الثاني مع ارتفاع المؤشر إلى ما يقارب 27%.

تشير نتائج المقارنة إلى أن مصرف الجمهورية هو الأكثر محافظة واستقرارًا من حيث جودة الائتمان، يليه المصرف التجاري الوطني، في حين يحتاج مصرف الوحدة إلى مراجعة سياساته الائتمانية بشكل أوسع لتعزيز الأداء وتقليل تذبذب المؤشر.

ثالثاً: مؤشر التنظيم R2:

فاعلية الأداء وتطوير التنظيم لما له من أثر كبير في النجاح، ويتم قياس مؤشر التنظيم من خلال المصاريف العمومية واجمالي الإيرادات التي تعبر عن قوة المصرف وقدرته، وتتنافس على تحفيز الموارد البشرية، وتشمل المصاريف أهم عنصر ألا وهو المزايا المالية للموظفين، ويُفسَّر هذا المؤشر بأن انخفاض نسبته يدل على كفاءة الإدارة في ضبط النفقات وتحقيق إيرادات مرتفعة باستخدام موارد أقل، وهو ما يعكس تنظيمًا إداريًا وماليًا فعالًا.

التنظيم R2 =المصاريف العمومية والإدارية ÷ إجمالي الإيرادات

المصروفات العمومية والإدارية = (المصروفات العمومية والإدارية + مصاريف الاستهلاك)

1. مصرف الوحدة

جدول(9) مؤشر التنظيم وفق نموذج Patrol لمصرف الوحدة

السنوات	المصروفات العمومية	إجمالي الإيرادات	مؤشر	التصنيف
2010	114,213,640	174,584,033	% 65.42	5
2011	92,599,261	117,445,380	% 78.84	5
2012	139,415,717	193,833,947	% 71.93	5
2013	147,576,416	202,580,278	% 72.85	5
2014	130,245,336	168,982,814	% 77.08	5
2015	120,179,046	131,506,196	% 91.39	5
2016	129,902,327	153,417,052	% 84.67	5
2017	129,279,234	198,637,595	% 65.08	5
2018	196,363,863	362,633,369	% 54.15	5
2019	214,865,208	404,735,107	% 53.09	5
2020	192,028,142	330,024,534	% 58.19	5
2021	226,423,680	440,152,881	% 51.44	5
			%68.68	5

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الوحدة خلال الفترة الممتدة (2015–2021)

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى أن مصرف الوحدة حافظ بشكل شبه مستمر على موقعه ضمن الفئة الخامسة (ضعيف) في مؤشر التنظيم (R2) حسب نموذج Patrol، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، مما يعكس ضعفًا مستمرًا في كفاءة إدارة المصروفات العمومية والإدارية مقارنة بإجمالي الإيرادات، ففي عام 2010، بلغت نسبة مؤشر التنظيم (65.42%)، وهي نسبة مرتفعة تشير الضعف، حيث تجاوزت المصروفات العمومية 114 مليون دينار مقابل إيرادات لا تتعدى 174 مليون دينار، ما صنّف المصرف مباشرة ضمن الفئة الخامسة. ولم يطرأ أي تحسّن جوهري خلال السنوات التالية؛ بل استمر المؤشر في الارتفاع، مسجلًا (78.84%) في عام 2011 و(77.08%) في عام 2014، وهو ما يُعدّ دلالة واضحة على اختلال التوازن المالي، حيث بلغ المؤشر أعلى معدل في عام 2015 بنسبة (91.39%)، وهو الأعلى خلال فترة الدراسة، حيث اقتربت المصروفات من الإيرادات إلى حد كبير (120 مليون دينار مصروفات مقابل 131 مليون دينار إيرادات)، ما يعكس انخفاض توليد الإيرادات القاعدة التشغيلية، ورغم بعض التحسّن النسبي في السنوات الأخيرة (2018–2021)، حيث انخفض المؤشر إلى (54.15%) في 2018 و(51.44%) في 2021، إلا أن هذه النسب ما تزال ضمن الفئة الخامسة، مما يدل على عجز المصرف عن تحقيق إيرادات تضاهي الزيادة في المصروفات أكثر تحقق الكفاءة التشغيلية، رغم تضاعف الإيرادات في بعض السنوات. فعلى سبيل المثال، في عام 2021 بلغت الإيرادات أكثر من 440 مليون دينار، إلا أن المصروفات قاربت 226 مليون دينار، ما أبقى المؤشر فوق العتبة الحرجة (50%)، ومتوسط مؤشر التنظيم خلال الفترة (2015–2021)، يتبيّن أنه بلغ (68.68%)، وهو مؤشر خطر يضع المصرف بوضوح ضمن الفئة الخامسة على مدى اثنتي عشرة سنة متتالية، ما يُعدّ دليلًا قاطعًا على وجود أزمة هيكلية مزمنة في الإدارة المالية، وعدم قدرة المصرف على مواءمة نفقاته مع إمكاناته الإيرادية، وبسبب

الاعتماد على نماذج إيراد تقليدية، دون تنويع فعّال في مصادر الدخل مثل الخدمات الإلكترونية أو التمويل الإسلامي، وتأخره في مواكبة التحولات التشريعية والتنظيمية، بخاصة بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013، دون جاهزية لتنفيذ بدائل شرعية تُعزز الربحية المستدامة.

2.مصرف التجاري الوطني

جدول (10) مؤشر التنظيم وفق نموذج Patrol لمصرف التجاري الوطني

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الوحدة خلال الفترة الممتدة (2015–2021)

السنوات	المصروفات العمومية	إجمالي الايرادات	مؤشر	التصنيف
2010	94,305,884.000	216,655,955.000	% 43.53	4
2011	125,867,942.000	214,870,797.000	% 58.58	5
2012	125,813,962.000	219,897,107.000	% 57.21	5
2013	132,238,513.000	224,899,669.000	% 58.80	5
2014	169,362,909.000	209,467,039.000	% 80.85	5
2015	163,375,029.000	256,109,930.000	% 63.79	5
2016	147,755,092.000	233,446,987.000	% 63.29	5
2017	185,172,014.000	287,939,147.000	% 64.31	5
2018	217,752,759.000	466,302,733.000	% 46.70	5
2019	246,223,972.000	469,411,441.000	% 52.45	5
2020	234,027,399.000	273,091,895.000	% 85.70	5
2021	394,541,805.000	669,410,386.000	% 58.94	5
			% 61.18	5

تبين بيانات الجدول رقم (10) لحالة التنظيم المالي في المصرف التجاري الوطني خلال الفترة من 2010 إلى 2021، حيث أظهر مؤشر التنظيم (R2) مسارًا خطراً يتّسم بالثبات في الفئة الخامسة (الأدنى) وفق تصنيفات نموذج Patrol، ما يشير إلى ضعف هيكلي مستمر في الكفاءة التشغيلية للمصرف، وعجز واضح في ضبط المصروفات مقارنة بالإيرادات ،في عام 2010، سجّل المصرف مؤشرًا بنسبة (43.53%)، مصنفًا ضمن الفئة الرابعة، وهي فئة تعكس درجة متدنية من الكفاءة، مع تحقيق إيرادات قدرها 216.6 مليون دينار مقابل 94.3 مليون دينار مصروفات عمومية وإدارية. إلا أن المؤشر ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، ليبلغ (58.58%) في 2011، و(80.85%) في 2014، وهي نسبة تعد من بين الأعلى في فترة التحليل، ما يسلّط الضوء على اختلال جوهري في التوازن المالي للمصرف، حيث بلغ المؤشر في عام 2020 ما نسبته (85.70%)، في حين لم تتجاوز الإيرادات آنذاك 273 مليون دينار، بينما لامست المصروفات حدود 234 مليون دينار، أي إن المصروفات شكّلت ما يقارب أربعة أخماس الإيرادات، ما يضعف قدرة المصرف على تحقيق أي هامش تشغيلي إيجابي، أو القدرة على النمو والاستثمار، وتحسن في عام 2018 بنسبة (46.70%) و(51.44%) في عام 2021، إلا أن هذه القيم ظلت ضمن حدود الفئة الخامسة، رغم تضاعف الإيرادات في بعض الفترات، مثل عام 2021، الذي شهد إيرادات تجاوزت 669 مليون دينار، مقابل مصروفات

قاربت 395 مليون دينار، دون تحقيق اختراق فعلي لمستوى الكفاءة المقبول (أقل من 50%)، وبلغ متوسط مؤشر التنظيم للفترة (2015–2021) نحو (61.18%)، وهو ما يعزّز التصنيف المستمر للمصرف ضمن الفئة الخامسة على مدار عشر سنوات متتالية، ويؤكد على وجود خلل بنيوي في إدارة المصروفات مقابل الإيرادات، وضعف الضبط المؤسسي للمصروفات العمومية والتشغيلية، ما أدى إلى تآكل الإيرادات دون تحقيق قيمة تشغيلية مضافة، والاعتماد شبه الكلي على مصادر تقليدية للدخل مثل العمولات والفوائد السابقة، دون تطوير أدوات استثمارية متجددة أو التوسّع في الحلول الرقمية والمصرفية الحديثة، وضعف الجاهزية التنظيمية والتشغيلية لمواكبة التغيرات التشريعية التي فرضها القانون رقم (1) لسنة 2013، ما ترك فجوة في قدرة المصرف على التكيّف مع نموذج التمويل الإسلامي أو تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

3.مصرف الجمهورية

جدول (11) مؤشر التنظيم وفق نموذج Patrol لمصرف الجمهورية

السنوات	المصروفات العمومية	إجمالي الايرادات	مؤشر	التصنيف
2010	131,428,106.944	703,530,915.092	% 18.68	1
2011	124,732,740.158	379,594,029.662	% 32.86	3
2012	210,270,272.938	489,389,189.746	% 42.97	4
2013	267,408,486.588	472,986,628.596	% 56.54	5
2014	239,921,591.470	370,107,495.980	% 64.82	5
2015	221,645,390.417	255,474,211.535	% 86.76	5
2016	226,518,009.807	278,790,269.227	% 81.25	5
2017	248,250,666.715	353,248,217.303	% 70.28	5
2018	290,517,363.020	488,168,638.585	% 59.51	5
2019	320,727,646.928	444,109,657.877	% 72.22	5
2020	360,447,758,195	416,782,878,042	% 86.48	5
2021	397,620,727.018	536,418,936.562	% 74.13	5
			% 62.21	5

إعداد الباحثة استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الجمهورية خلال الفترة الممتدة (2015–2021)

تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى أن مصرف الجمهورية قد شهد تذبذبًا حادًا في مؤشر التنظيم (R2) خلال الفترة من 2010 إلى 2021، ما يعكس تباينًا ملحوظًا في كفاءة إدارة المصروفات العمومية والإدارية مقارنة بإجمالي الإيرادات المحققة، وهو ما انعكس بوضوح على تصنيفات المصرف ضمن نموذج Patrol.

ففي عام 2010، سجّل المصرف أفضل أداء له على مستوى المؤشر بنسبة (18.68%)، مصنفًا ضمن الفئة الأولى وهي تصنيف ممتاز، في ظل ارتفاع الإيرادات إلى أكثر من 703 مليون دينار ليبي مقابل مستوى مقبول من المصروفات، مما يدل على كفاءة عالية في التسيير المالي وضبط التكاليف، إلا أن هذا الأداء لم يُحافظ عليه، حيث

شهد المؤشر خلال عام 2011 ارتفاعًا إلى (32.86%)، لينتقل إلى الفئة الثالثة، قبل أن يتدهور أكثر خلال الأعوام اللاحقة ، فقد استمر التصاعد السلبي للمؤشر ليبلغ (42.97%) في 2012، و(56.54%) في 2013، إلى أن وصل إلى (64.82%) في 2014، وهو ما أدخل المصرف في الفئة الخامسة تصنيف ضعيف جدا– وهي الأدنى في سلم الكفاءة حسب نموذج Patrol – واستمر التصنيف على هذا المستوى الحرج خلال كامل الفترة من 2015 إلى 2021، تبين هذه النسب ضعف التنظيم وغياب أدوات الرقابة الفعالة على هيكل المصروفات واجمالي الإيرادات، كما أن متوسط المؤشر خلال الفترة 2015–2021 بلغ (62.21%)، ما يعزز التصنيف المستمر ضمن الفئة الخامسة، ويعكس أزمة هيكلية في الإدارة المالية للمصرف، ويمكن تفسير هذا التراجع الحاد في الكفاءة التشغيلية بعدة عوامل أساسية: عدم جاهزية المصرف للتكيف مع التحول التشريعي الذي فرضه القانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالفوائد، في ظل غياب بدائل فاعلة على مستوى المنتجات الإسلامية المدرة للإيرادات، الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات التقليدية مقابل ارتفاع حاد في المصروفات الإدارية والتشغيلية بخاصة الرواتب والمخصصات، ضعف الاستثمار في أدوات مالية آمنة ومنتجة للعائد مثل السندات الإسلامية أو المشاريع المشتركة، ما قلل من فرص تعويض المصروفات المرتفعة بعوائد تشغيلية مستدامة، إن استمرار بقاء مؤشر التنظيم في الفئة الخامسة لأكثر من سبع سنوات متتالية يُعد مؤشراً خطيراً يتطلب **تدخلًا استراتيجيًا عاجلًا** لإعادة التوازن بين المصروفات والإيرادات، وضمان استدامة أداء المصرف في بيئة مالية ومصرفية متغيرة.

المقارنة بين مؤشر التنظيم لمصارف: الجمهورية، الوحدة، والتجاري الوطني خلال الفترة (2010–2021)

يتضح من مقارنة مؤشر التنظيم للمصارف الثلاثة أن مصرف الوحدة كان الأضعف تنظيمًا خلال الفترة المدروسة، حيث حافظ على موقعه في الفئة الخامسة طوال 12 عامًا متتالية، مسجلاً أعلى متوسط بلغ 68.68%، ما يعكس ضعفًا مزمنًا في كفاءة إدارة المصروفات مقارنة بالإيرادات، وعجزًا واضحًا في ضبط التكاليف التشغيلية.

أما مصرف الجمهورية، فعلى الرغم من بدايته الجيدة في عام 2010 بنسبة تنظيم منخفضة (18.68%)، إلا أن أداءه تدهور تدريجيًا ليستقر هو الآخر ضمن الفئة الخامسة ابتداءً من 2014، بمتوسط عام قدره 62.21%، ما يدل على وجود اختلالات عميقة في الكفاءة التشغيلية وعدم استقرار في الأداء المالي.

وجاء المصرف التجاري الوطني في المرتبة الأقل سوءًا، وإن ظل ضمن الفئة الخامسة في معظم السنوات، إلا أن أداءه كان أقل تذبذبًا من نظيريْه، وبلغ متوسطه العام 61.18%، مع تسجيل تحسّن نسبي في بعض السنوات مثل 2018.

بشكل عام، تعكس المؤشرات ضعفًا تنظيميًا مشتركًا بين المصارف الثلاثة، مع تفوّق نسبي للمصرف التجاري، بينما يتطلب الوضع في الجمهورية والوحدة تدخلاً هيكليًا عاجلًا لإصلاح سياسات الإنفاق وتفعيل أنظمة رقابية صارمة لتحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات.

رابعا: الربحية O :

يقصد بهذا المؤشر (نسبة الربحية) النتيجة النهائية للعمل خلال السنة المالية من خلال جميع السياسات المالية والإدارية، أي كل الأنشطة في المصارف التجارية وكلما ارتفع هذا المؤشر يعتبر تحسين وتطوير العمل ونتيجة فعالة للعمل وكذلك

النجاح المرجو من قبل المساهمين لتغطية المخاطر إن وجدت، وزيادة رأس المال للمصرف، وقدرة الربح على مواجهة الأصول الموجودة للمصرف، ويكون احتساب هذا المؤشر بالتالي:

الربحية= صافي الربح القابل للتوزيع ÷ إجمالي الأصول

1. مصرف الوحدة

جدول رقم (12) مؤشر الربحية لنموذج PATROL لمصرف الوحدة :

السنوات	صافي الربح بعد الضرائب	إجمالي الاصول	مؤشر الربحية	التصنيف
2010	55,069,460	7,372,344,600	%0.61	3
2011	10,212,464	10,108,039,650	% 0.10	5
2012	19,595,967	11,579,132,149	% 0.17	5
2013	25,558,185	12,930,027,338	% 0.20	5
2014	1,588,932	11,388,061,309	% 0.01	5
2015	1,998,493	10,806,274,235	% 0.02	5
2016	4,880,174	12,690,141,594	% 0.04	5
2017	29,214,075	15,133,208,445	% 0.19	5
2018	94,962,966	15,731,889,427	% 0.60	3
2019	90,381,759	17,593,107,005	% 0.51	3
2020	74,826,792	17,803,977,388	% 0.42	3
2021	120,086,251	20,014,950,562	% 0.60	3
المتوسط			% 0.29	4

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الوحدة خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يتضح من الجدول رقم (12) الذي يبين تحليل بيانات مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010 إلى 2021، يتضح أن أداء المؤشر مرّ بتحولات ملحوظة انخفاضا وارتفاعا وعدم استقرار، متأثرًا بعوامل تشغيلية وهيكلية، وكذلك بالتغيرات التنظيمية، لا سيما صدور القرار رقم (1) لسنة 2013 عن هيئة الرقابة الشرعية، والذي قضى بمنع التعامل بالفوائد الربوية، وهو ما غير طرق الحصول على الإيرادات لدى المصارف الليبية، فبلغ متوسط مؤشر الربحية خلال فترة الدراسة نحو 0.29%، وهو ما يصنّف المصرف ضمن الفئة الرابعة وفقًا لنموذج باترول، مما يُظهر ضعفًا نسبيًا في قدرته على توليد الأرباح، ورغم تسجيل المصرف أعلى مؤشر ربحية في عام 2010 بنسبة 0.61%، إلا أن هذا المستوى لم يُحافظ عليه، حيث تراجعت الربحية بشكل حاد بعد عام 2011، ليصل المؤشر إلى أدنى مستوياته في 2014 (0.01%) و2015 (0.02%)، قبل أن يتحسن نسبيًا في السنوات الأخيرة من الدراسة ليصل إلى 0.60% في 2021، وشكل القرار الشرعي رقم 1 لسنة 2013 نقطة تحول محورية في أداء المصارف عمومًا، ومصرف الوحدة خصوصًا، فقد أدى إلى وقف احتساب الفوائد على القروض والودائع، ما تسبب في انخفاض كبير في الإيرادات التشغيلية. يتضح ذلك من انخفاض صافي الربح من 25.5 مليون دينار في 2013 إلى 1.5 مليون دينار فقط في 2014، بنسبة تراجع تقارب 94%، وقد

ترافق هذا التراجع مع استمرار تصنيف المصرف في الفئة الخامسة خلال الفترة من 2011 حتى 2017 ،رغم هذا الضعف في الربحية، فقد شهدت إجمالي أصول المصرف نموًا، حيث ارتفعت من 7.4 مليار دينار في 2010 إلى 20 مليار دينار في 2021، أي بنسبة تغير 170%، وهو ما يعكس توسعًا كميًا كبيرًا لم يقابله أداء ربحي نوعي، والرصيد لدى مصرف ليبيا المركزي بالعملة المحلية ارتفع من 7.07 مليار دينار في 2010 إلى 1.47 مليار فقط في 2021، بعد أن بلغ ذروته في 2018 بـ 8.72 مليار دينار، مما يشير إلى اعتماد كبير على الاحتياطي دون استثمار فعّال له، وشهادات الإيداع شهدت تذبذبًا حادًا، حيث بلغت 7 مليار دينار في 2010 ثم انخفضت إلى 1 مليار في 2021، ما يعكس إعادة هيكلة أداة رئيسية من أدوات إدارة السيولة.

إن أرصدة المصارف بالخارج والودائع الزمنية لدى مصارف أجنبية حافظت على دورها كأصول سائلة ولكن منخفضة العائد، وهو ما قد يفسر ضعف مؤشر الربحية في بعض السنوات، أرصدة مدينة تحت التسوية، وهي تمثل مستحقات قيد التحصيل، شهدت تقلبات حادة، حيث ارتفعت من 333 مليون دينار في 2010 إلى 2.6 مليار في 2019، ثم إلى 942 مليون في 2021، ما يُشير إلى مشكلات في دورة التحصيل تؤثر على التدفقات النقدية.

إن الفترة من 2011 إلى 2017، التي تمثل أكثر من نصف مدة الدراسة، سجّل فيها المصرف تصنيف الفئة الخامسة بشكل متواصل، وهو ما يعكس عدم فاعلية السياسات التشغيلية في التكيف مع المرحلة الجديدة التي فرضتها التحولات الشرعية والتنظيمية.

2.المصرف التجاري الوطني

جدول رقم (13) مؤشر الربحية لنموذج PATROL لمصرف التجاري الوطني

السنوات	صافي الربح بعد الضرائب	إجمالي الاصول	مؤشر الربحية	التصنيف
2010	91,732,066.000	11,760,196,848.	% 0.78	2
2011	2,310,886.000	11,481,204,795.	% 0.02	5
2012	17,966,896.000	13,513,024,773.	% 0.13	5
2013	42,606,753.000	14,143,436,163.	% 0.30	4
2014	(52,155,897.000)	14,461,833,894.	% -0.36	5
2015	8,450,526.000	17,168,768,533.	% 0.05	5
2016	9,820,726.000	20,869,311,727.	% 0.05	5
2017	41,254,094.000	21,250,490,303.	% 0.19	5
2018	121,731,442.000	20,610,905,527.	% 0.59	3
2019	116,192,412.000	19,613,466,276.	% 0.59	3
2020	21,597,384.000	19,557,882,041.	% 0.11	5
2021	53,649.000	23,496,786,888.	% 0.0002	5
المتوسط			% 0.20	5

المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى القوائم المالية لمصرف التجاري الوطني خلال الفترة الممتدة (2010-2021)

يتضح من الجدول رقم (13) إن المصرف التجاري الوطني للفترة ما بين 2010 إلى 2021، يوجد به تذبذب وتراجع عام في مؤشر الربحية، وهو مما أدى إلى تصنيف المصرف ضمن الفئة الخامسة (الأضعف) وفقًا لمتوسط الأداء خلال هذه الفترة، والبالغ 0.20%، ففي عام 2010 بدأ المصرف بأداء قوي نسبيًا، حيث بلغ مؤشر الربحية 0.78%، وهو الأعلى خلال الفترة محل الدراسة، ما جعله يصنّف حينها ضمن الفئة الثانية، وهي فئة تدل على كفاءة تشغيلية مرتفعة، إلا أن هذا الأداء لم يُحافظ عليه؛ فقد تراجع المصرف تراجعًا حادًا في العام التالي (2011)، حيث انخفض المؤشر إلى 0.02%، تزامنًا مع هبوط حاد في صافي الربح إلى 2.3 مليون دينار ليبي، على الرغم من أن إجمالي الأصول لم يشهد تغيرًا جوهريًا آنذاك، مثّل القرار الشرعي رقم (1) لسنة 2013 الصادر عن هيئة الرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي، والمتعلق بحظر التعامل بالفوائد الربوية، نقطة تحول جوهرية في أداء المصارف الليبية، ومن بينها المصرف التجاري الوطني. فقد غيّر هذا القرار من طبيعة مصادر الدخل لدى المصارف، وأدى إلى تراجع كبير في الإيرادات الناتجة عن الإقراض والتمويل التقليدي، وهو ما انعكس بوضوح في ضعف مؤشرات الربحية منذ عام 2013 يتجلى ذلك في تسجيل صافي خسارة بقيمة (52.1) مليون دينار في عام 2014، ما أدى إلى تراجع مؤشر الربحية إلى –0.36%، وهو أدنى مستوى تحقق خلال الفترة بأكملها، وتحسن المؤشر إلى 0.59% في عامي 2018 و2019، ثم عاد المؤشر إلى التراجع مجددًا ليصل إلى 0.11% في 2020، ثم إلى 0.0002% في 2021، أي شبه معدوم رغم بلوغ الأصول حينها 23.49 مليار دينار، وهي الأعلى تاريخيًا، يتضح من الجدول أن هناك فجوة كبيرة بين النمو في الأصول وضعف العائد المحقق منها فبينما ارتفعت إجمالي الأصول من 11.76 مليار دينار في 2010 إلى 23.49 مليار دينار في 2021 بنسبة زيادة تفوق 99%، فإن الربحية لم تواكب هذا النمو، بل انخفضت بشكل حاد، وهذا يدل على ضعف في كفاءة استثمار الأصول، واعتماد مفرط على أدوات منخفضة العائد ،إن متوسط مؤشر الربحية البالغ 0.20% فقط خلال فترة الدراسة، لا يعكس مستوى الأداء المتوقع لمصرف بحجم المصرف التجاري الوطني، خصوصًا في ظل تضاعف حجم الأصول، فإن تذبذب المؤشر بين الفئات الثانية والخامسة يشير إلى غياب الاستقرار الاستراتيجي في تحقيق الأرباح.

إن القرار الشرعي 2013 كان نقطة تحول رئيسية في طريقة تحقيق الدخل، ولم يقابلها تطوير كافٍ في أدوات التمويل الإسلامية، وما تزال النتائج الربحية غير متناسبة مع مستويات الأصول.

3.مصرف الجمهورية

جدول رقم (14) مؤشر الربحية لمصرف الجمهورية

السنوات	صافي الربح بعد الضرائب	إجمالي الأصول	مؤشر [illegible]	التصنيف
2010	172,958,415.739	27,296,034,626.000	% 0.63	3
2011	112,335,588.811	28,292,404,376.946	% 0.40	3
2012	149,279,704.820	30,774,399,974.719	% 0.49	3
2013	98,462,474.028	31,384,437,877.191	% 0.31	4
2014	68,911,211.535	30,869,596,452.471	% 0.22	5
2015	8,816,042.041	30,246,266,946.869	% 0.03	5
2016	10,426,956.238	33,672,470,823.649	% 0.03	5
2017	53,537,699.738	37,851,187,651.392	% 0.14	5
2018	60,370,905.752	37,493,417,024.000	% 0.16	5
2019	60,138,168.737	34,507,504,995.903	% 0.17	5
2020	29,514,691.084	38,065,820,160.863	% 0.08	5
2021	60,646,639.255	39,145,644,845.011	% 0.15	5
المتوسط			% 0.24	5

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الجمهورية خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يتضح من الجدول رقم (14) مؤشر الربحية لمصرف الجمهورية أحد المؤشرات الجوهرية في نموذج باترول (Patrol) المعتمد لقياس الأداء المالي والكفاءة التشغيلية للمصارف، إذ يعكس قدرة المصرف على توليد الأرباح من إجمالي أصوله، ومن خلال تحليل بيانات مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2010 إلى 2021، يتضح أن أداء المؤشر أشار إلى وجود تراجعا مستمرًا، مما جعله ضمن تصنيف الفئة الخامسة (الأضعف) وفقًا لمعايير النموذج، وبمتوسط عام بلغ 0.24% فقط، ففي بداية الفترة (2010)، سجّل المصرف أداءً ربحيًا مقبولًا مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث بلغ المؤشر 0.63%، وهو أعلى مستوى تم تحقيقه خلال فترة الدراسة، ما وضع المصرف حينها ضمن الفئة الثالثة جيد، لكن هذا المستوى لم يُحافظ عليه، إذ بدأ المؤشر في الانخفاض التدريجي ليبلغ 0.40% في 2011، ثم 0.49% في 2012، ما يُشير إلى بداية التآكل في هوامش الربحية، وبحلول عام 2013، تراجع المؤشر إلى 0.31%، وهو ما أسفر عن نزول المصرف إلى الفئة الرابعة ضمن تصنيفات نموذج باترول. أما الانخفاض الحاد فبدأ من عام 2014، حيث هبط المؤشر إلى 0.22%، قبل أن يصل إلى أدنى مستوياته في 2015 و2016 بنسبة 0.03% فقط، رغم امتلاك المصرف أصولًا تجاوزت 33.6 مليار دينار ليبي في 2016، وهناك ارتفاع كبير في قيمة النقدية والأرصدة في المصارف حيث تراوحت ما بين 13 و14 مليار وهي شكل نسبة كبيرة من إجمالي الأصول، وهذا يقلل من تحقيق زيادة الأرباح، مما يعكس ضعفًا

واضحًا في استثمار تلك الأصول وتحويلها إلى أرباح تشغيلية، وفي سنة (2017–2021)، لم يتمكن المصرف من تجاوز عتبة 0.17% كمؤشر ربحي، حيث راوحت النسبة ما بين 0.08% و0.17%، ما يعكس استمرار بقاء المصرف ضمن الفئة الخامسة طوال هذه الفترة، رغم بعض التحسّن النسبي في صافي الأرباح (على سبيل المثال: 60.6 مليون دينار في 2021 مقابل 8.8 مليون دينار فقط في 2015)، إن تراجع مؤشر الربحية من 0.63% إلى 0.15% يعكس ضعف العائد على الأصول التشغيلية، يشير استمرار التصنيف في الفئة الخامسة إلى غياب فعالية سياسات التشغيل، ووجود فجوة بين النمو الكمي للأصول وجودة إدارتها.

المقارنة بين مؤشر الربحية لمصارف: الجمهورية، الوحدة، والتجاري الوطني خلال الفترة (2010–2021)

تشير نتائج مؤشر الربحية وفق نموذج باترول خلال الفترة (2010–2021) إلى تفاوت في أداء المصارف الثلاثة، حيث سجّل **مصرف الوحدة** أعلى متوسط ربحي بلغ 0.29%، ما وضعه ضمن الفئة الرابعة، وهو ما يُعد أداءً أفضل نسبيًا مقارنةً بباقي المصارف ،أما **مصرف الجمهورية**، فقد بلغ متوسط المؤشر لديه 0.24%، ما يصنّفه ضمن الفئة الخامسة، ويعكس ضعفًا مستمرًا في كفاءة استثمار الأصول رغم امتلاكه حجم أصول مرتفعًا، والمصرف التجاري الوطني في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ 0.20%، وبتصنيف مستمر في الفئة الخامسة في أغلب السنوات، ما يشير إلى قصور واضح في تحقيق العائدات التشغيلية بالمقارنة مع حجم الأصول التي تضاعفت خلال هذه الفترة ، يُظهر هذا التباين أن كافة المصارف الثلاثة لم تتمكن من تجاوز الفئة الرابعة في تصنيف باترول، مما يعكس الحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة في السياسات التشغيلية، وتطوير أدوات التمويل الإسلامي، ورفع كفاءة استخدام الموارد المالية.

رابعا: مؤشر السيولة L:

مؤشر السيولة هو مؤشر الحماية والأمان للمصارف ويبين قدرتها على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، وتسمح السيولة للوفاء بالالتزامات المتوقعة، وقلة السيولة تؤدي إلى نقص نقدي غير متوقع يمكن أن تؤدي إلى إعسار المصرف، ووجود السيولة المفرطة يعني ضعف أو عدم مقدرة المصرف على استثمار هذه النقود وينتج عنه انخفاض العوائد، وفي الجدول التالي سنوضح نسبة السيولة **للمصارف التجارية**_خلال اثنتي عشر سنه المستهدفة للدراسة:

السيولة = النقدية والأرصدة لدى المصارف÷ إجمالي الودائع

النقدية والأرصدة لدى المصارف (السيولة السائلة) = نقدية بالعملة المحلية والأجنبية + أرصدة لدى المصارف المحلية + صكوك المقاصة + شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي.

1.مصرف الوحدة

جدول رقم (15) مؤشر السيولة لنموذج PATROL لمصرف الوحدة

السنوات	النقدية والارصدة لدى المصارف	إجمالي الودائع	مؤشر السيولة	التصنيف
2010	1,882,461,098	5,904,827,266	% 31.88	1
2011	6,421,502,531	7,697,534,486	% 83.42	5
2012	2,010,722,458	8,113,576,763	% 24.78	1
2013	4,804,189,413	11,062,976,739	% 43.43	1
2014	4,574,580,449	8,802,872,109	% 51.97	1
2015	4,554,771,752	8,236,689,253	% 55.30	1
2016	6,438,679,534	9,012,907,238	% 71.44	4
2017	9,897,090,495	11,452,269,499	% 86.42	5
2018	8,963,364,075	11,289,249,436	% 79.40	4
2019	10,649,833,317	12,779,438,227	% 83.34	5
2020	9,571,179,020	13,370,323,176	% 71.59	4
2021	8,838,279,894	10,728,395,781	% 82.38	5
المتوسط			% 63.78	3

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الوحدة خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

الجدول رقم (15) يوضح مؤشر السيولة لدى مصرف الوحدة خلال الفترة من 2010 إلى 2021 وفقًا لنموذج PATROL، حيث تشير البيانات إلى أن المصرف شهد تذبذبًا ملحوظًا في مستويات السيولة، ما بين التوازن في السنوات الأولى، والارتفاع الحاد في النصف الثاني من فترة الدراسة، وقد بلغ متوسط نسبة السيولة 63.78%، وهو ما يُدرجه ضمن الفئة الثالثة، مما يدل على أن السيولة كانت في المجمل مرتفعة، في بداية الفترة، وتحديدًا من عام 2010 حتى 2015، حافظ المصرف على مستويات معتدلة من السيولة، فمثلًا، في عام 2010 كانت النسبة 31.88%، لترتفع في 2011 إلى 83.42%، لكنها سرعان ما تراجعت إلى 24.78% في 2012، وهي أدنى نقطة في كامل الفترة بعد ذلك بدأت النسب بالتحسن التدريجي، فسجّلت 43.43% في 2013، ثم 51.97% في 2014، و55.30% في 2015. وتُعد هذه السنوات جميعها ضمن الفئة الأولى وفق النموذج، ما يشير إلى وجود توازن نسبي بين الاحتفاظ بالسيولة وتشغيل هذه السيولة لزيادة الأرباح.

ثم بلغت السيولة 71.44% في 2016، مما أدخل المصرف في الفئة الرابعة، ثم ارتفعت إلى 86.42% في 2017 (الفئة الخامسة)، واستقرّت في مستويات مرتفعة خلال السنوات التالية: 79.40% في 2018، 83.34% في 2019، 71.59% في 2020، وأخيرًا 82.38% في 2021. وهكذا يمكن القول إن المصرف حافظ على سيولة تتجاوز 70% خلال ست سنوات متتالية، أربعٌ منها مصنفة ضمن الفئة الخامسة التي تعبّر عن فائض كبير في السيولة.

ورغم أن هذه المستويات تُعبّر ظاهريًا عن متانة مالية وقدرة عالية على تغطية الالتزامات الفورية، إلا أن الاستمرار في الاحتفاظ بنسبة سيولة تتجاوز 80% كما حدث في 2017، 2019، و2021 قد يُشير إلى ضعف في كفاءة توظيف الأموال، خصوصًا في ظل غياب مؤشرات استثمارية أو تشغيلية موازية. فالسيولة غير المستثمرة لا تزيد الأرباح.

2.المصرف التجاري الوطني

جدول رقم (16) مؤشر السيولة لنموذج PATROLللمصرف التجاري الوطني

السنوات	النقدية والأرصدة لدى	إجمالي الودائع	مؤشر	التصنيف
2010	3,336,543,466.000	10,425,595,157.000	% 32.00	1
2011	4,214,057,825.000	9,704,805,606.000	% 43.42	1
2012	5,228,364,538.000	11,627,668,203.000	% 44.96	1
2013	4,853,135,399.000	12,319,451,875.000	% 39.39	1
2014	4,914,642,358.000	12,399,887,196.000	% 39.63	1
2015	7,135,155,688.000	14,132,405,908.000	% 50.49	1
2016	12,358,893,434.000	17,446,786,091.000	% 70.84	4
2017	14,151,706,611.000	17,725,897,901.000	% 79.84	4
2018	16,016,313,193.000	16,936,996,751.000	% 94.56	5
2019	15,152,245,236.000	15,777,897,396.000	% 96.03	5
2020	11,047,110,855.000	16,257,730,684.000	% 67.95	3
2021	12,230,018,961.000	14,057,751,516.000	% 87.00	5
المتوسط			% 62.18	2

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف التجاري الوطني خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

يوضح الجدول رقم (16) مؤشر السيولة لمصرف التجاري الوطني خلال الفترة من 2010 إلى 2021 وفق نموذج PATROL، حيث تُبيّن البيانات أن المصرف حافظ على مستويات سيولة جيدة خلال النصف الأول من الفترة، بينما شهدت النصف الثاني تصاعدًا ملحوظًا في نسب السيولة، وصلت في بعض السنوات إلى مستويات عاليا جدا، انعكس ذلك في تصنيف المؤشر، وتحديدًا في السنوات الأخيرة.

فقد بلغ متوسط مؤشر السيولة للفترة المدروسة 62.18%، وهو ما يصنّف المصرف ضمن الفئة الثانية من النموذج، مما يدل على أن مستوى السيولة العام يُعد مرتفعًا نسبيًا، لكنه يظل ضمن حدود مقبولة إذا ما قُورن بالتصنيفات العليا، فمن عام 2010 حتى 2015، حافظ المصرف على مستويات متوازنة، حيث تراوحت نسبة السيولة بين 32.00% (أدنى نسبة في 2010) و50.49% في 2015، وكانت هذه السنوات جميعها مصنّفة ضمن الفئة الأولى، التي تعكس إدارة ممتازة للسيولة، وتوازنًا بين السيولة واستثمار الأموال.

أما من عام 2016 فصاعدًا، فقد بدأت السيولة بالارتفاع إلى مستويات عالية، ففي 2016 بلغت النسبة 70.84% (تصنيف: فئة رابعة: خطر)، ثم قفزت إلى 79.84% في 2017، وبلغت 94.56% في 2018، لتصل إلى 96.03% في 2019، ثم 87.00% في 2021. وقد صُنّفت أربع من هذه السنوات ضمن الفئة الخامسة وهي تعني وجود ضعف، وهي الفئة التي تعبّر عن فائض كبير في السيولة يفوق احتياجات المصرف التشغيلية، ويُشير غالبًا إلى ضعف في كفاءة التوظيف المالي.

ونسبة السيولة في عام 2019 (96.03%) كانت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2010 (32.00%)، مما يعكس تحوّلًا جوهريًا في إدارة السيولة داخل المصرف، سواء لأسباب احترازية أو نتيجة غياب فرص استثمارية فعّالة في السوق المصرفي خلال تلك الفترة.

وعلى الرغم من أن ارتفاع السيولة قد يُعد مؤشرًا على قوة المركز المالي وقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات، إلا أن بقاء نسب السيولة فوق حاجز 80%، كما في 2018، 2019، و2021، قد يعبّر عن فائض غير مستغل، وهو ما قد يُؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول.

3.مصرف الجمهورية

جدول رقم (17) مؤشر السيولة لنموذج PATROLللمصرف الجمهورية

السنوات	النقدي والارصدة لدى	إجمالي الودائع	مؤشر	التصنيف
2010	5,949,012,593.000	21,764,278,548.000	27.33	1
2011	6,659,962,749.490	22,173,288,189.731	30.04	1
2012	7,460,698,478.701	24,968,116,718.276	29.88	1
2013	7,443,240,624.521	25,218,032,742.653	29.52	1
2014	7,659,975,816.451	22,688,110,636.593	33.76	1
2015	9,175,549,052.793	20,571,569,005.226	44.60	1
2016	12,570,584,961.711	24,060,601,631.096	52.25	1
2017	14,492,344,091.480	27,752,553,752.001	52.22	1
2018	13,219,861,079.000	24,559,998,729.000	53.83	1
2019	17,433,068,069.312	23,979,427,578.521	72.70	4
2020	24,953,908,408.442	28,612,089,260.818	87.21	5
2021	24,184,124,325.217	24,757,267,778.906	97.68	5
المتوسط			50.92	1

المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى القوائم المالية لمصرف الجمهورية خلال الفترة الممتدة (2010–2021)

تبيّن من بيانات الجدول رقم (17)، الذي يعرض مؤشرات السيولة لمصرف الجمهورية وفق نموذج PATROL خلال الفترة من 2010 إلى 2021، أن المصرف حافظ على مستويات سيولة مرتفعة ومتصاعدة، حيث بلغ متوسط السيولة

للفترة المدروسة نحو 50.92%، ما يضعه ضمن التصنيف الأول للنموذج، هذا المتوسط يُعد مؤشرًا على قوة السيولة للمصرف، وقدرته الواضحة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

ففي السنوات الممتدة من 2010 حتى 2015، تراوحت نسبة السيولة بين 27.33% في 2010 و44.60% في 2015، وهي مستويات تعكس إدارة حذرة للسيولة ضمن نطاقات مقبولة، وتُوازن بين الأمان المالي والكفاءة الاستثمارية، أما في الفترة ما بعد 2016، فقد بدأت السيولة بالارتفاع بشكل ملحوظ، حيث سجّلت 52.25% في 2016، ثم 52.22% في 2017، و53.83% في 2018، وكلها ضمن الفئة الأولى لكنها تميل نحو الحد الأعلى المقبول.

والتحوّل الأبرز سُجّل في عام 2019، إذ بلغت السيولة 72.70% وتم تصنيفها ضمن الفئة الرابعة، وهو ما يمثل بداية دخول المصرف في نطاق السيولة الفائضة، مع ارتفاع أكبر في عام 2020 ليصل المؤشر إلى 87.21%، ثم إلى 97.68% في عام 2021، وكلاهما ضمن الفئة الخامسة، التي تعبّر عن سيولة مرتفعة.

إن نسبة السيولة في عام 2021 تجاوزت ثلاثة أضعاف أدنى نسبة تم تسجيلها خلال فترة الدراسة (27.33% في 2010)، وهو ما يعكس تغيّرًا جوهريًا في السياسات المالية للمصرف، إمّا نتيجة لظروف سوقية وضغوط اقتصادية أو نتيجة لاستراتيجية تحفظية في توظيف الموارد. ومع أن هذه السيولة المرتفعة تعكس القدرة على مواجهة الأزمات والوفاء بالالتزامات، إلا أنها في الوقت ذاته قد تُشير إلى ضعف في استخدام الموارد النقدية المتاحة في عمليات استثمارية تزيد أرباح المصرف.

إن استمرار احتفاظ المصرف بمعدلات سيولة تفوق 70% في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة، يدعو إلى ضرورة إعادة تقييم السياسات الاستثمارية، لا سيما في ظل محدودية العوائد التشغيلية المحتملة من الأموال غير المستثمرة.

المقارنة بين مؤشر السيولة لمصارف: الجمهورية، الوحدة، والتجاري الوطني خلال الفترة (2010–2021)

يتضح أن مصرف الجمهورية حافظ على استقرار نسبي في مؤشر السيولة حتى عام 2018، ثم سجّل ارتفاعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة ليصل إلى 97.68% في 2021، ما أدخله ضمن الفئة الخامسة في نهاية الفترة. بالمقابل يُظهر منحنى مصرف الوحدة تذبذبًا واضحًا، حيث انخفضت السيولة إلى 24.78% في 2012، ثم تصاعدت إلى مستويات تجاوزت 80% في أكثر من سنة، ما يعكس عدم استقرار في سياسة إدارة السيولة. أما المصرف التجاري الوطني، فقد اتبع نمطًا تصاعديًا أكثر انتظامًا، بدأ بمستويات معتدلة واستقر لاحقًا عند نسب مرتفعة قاربت 96.03% في 2019. ، أما من حيث متوسطات السيولة، فيُظهر أن أعلى متوسط سُجّل في مصرف الوحدة (63.78%)، يليه المصرف التجاري الوطني (62.18%)، ثم مصرف الجمهورية (50.92%). ورغم تقارب المتوسطات، فإن طبيعة توزيع القيم والانحرافات بين السنوات تكشف تباينًا في سياسات إدارة السيولة بين المصارف الثلاثة، سواء من حيث الثبات أو الكفاءة.

بناءً على ذلك يمكن الاستنتاج أن المصارف الثلاثة تميل في السنوات الأخيرة نحو تكديس السيولة بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يعكس توجّهًا محافظًا في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة، لكنه في المقابل يطرح تساؤلات حول كفاءة توظيف هذه الفوائض في دعم النشاط المصرفي وتحقيق العوائد.

تقييم أداء مصرف الوحدة وفقا لنموذج PATROL

جدول (18) تقييم أداء مصرف الوحدة وفقاً لنموذج PATROL

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
كفاية رأس المال	1	1	3	1	1	2	2	1	1	1	1	1	1
التصنيف	ممتاز	ممتاز	جيد	ممتاز	ممتاز	جيدا جدا	جيدا جدا	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	
جودة الائتمان	2	2	1	1	1	1	2	2	2	1	1	1	1
التصنيف	جيد جدا	جيد جدا	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	جيد جدا	جيد جدا	جيد جدا	ممتاز	ممتاز	ممتاز	
التنظيم	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
التصنيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	
نسبة الربحية	3	5	5	5	5	5	5	3	3	3	3	3	4
التصنيف	جيد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد	
نسبة السيولة	1	5	1	1	1	1	4	5	4	5	4	5	3
التصنيف	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	خطر	ضعيف	ضعيف	
المتوسط	2.4	3.6	3	2.6	2.6	2.8	3.6	3.2	3	3	2.8	3	
وصف نتيجة التقييم	سليم في معظم النواحي	يعاني من مشكلات كبيرة	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	يعاني من مشكلات كبيرة	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	3

يتم تقييم الأداء للمصرف وفق نموذج PATROL بدرجات تصنيف النموذج التي هي الأعلى فيها رقم 1 وأقل مستوى هو رقم 5، وفقا للمكونات الخمسة المكونة للنموذج وهي كفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم والربحية والسيولة

يتضح من الجدول رقم (18) إن "المتوسط العام " لأداء مصرف الوحدة خلال الفترة (2010–2021) اتسم بالتذبذب، حيث تراوح متوسط التقييم السنوي بين (2.4) و(3.6)، بينما بلغ المتوسط العام للفترة (3.0) وهذا يعني وجود بعض نقاط الضعف يجب معالجتها وكما تبين في مؤشر التنظيم والربحية والسيولة، وتحتاج لإعادة ادارتها وتقييمها.

أما صف "وصف نتيجة التقييم"، فقد بيّن أن أداء المصرف صنِّف على أنه "سليم في معظم النواحي" خلال أربع سنوات فقط (2010، 2013، 2014، 2017)، في حين سُجِّلت "بعض نقاط الضعف" في سبع سنوات متفرقة، بينما وُصف الأداء في عامي 2011 و2016 بأنه "يعاني من مشكلات كبيرة"، ما يعكس تدهورًا حادًا في مؤشرات الأداء وتم تقسيم المراحل الي ثلاث مراحل وفق نموذج باترول

1. مرحلة الأداء السليم نسبيًا (2010) تميزت هذه السنة بمتوسط تقييم 2.4، ما يُصنف ضمن الأداء السليم الجيد جدا ،ويُعزى هذا المستوى إلى الأداء القوي في مؤشري كفاية رأس المال والسيولة، اللذين حافظا على تصنيفات ممتازة، إضافة إلى استقرار نسبي في الربحية، رغم استمرار الضعف في التنظيم.

2. مرحلة ظهور نقاط الضعف (2013، 2012، 2014، 2015، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021) في هذه المرحلة، تراوح متوسط التقييم العام بين 2.6 و3.2، وارتبط التقييم الوصفي بوجود "بعض نقاط الضعف"، هذا التراجع يُعزى بالأساس إلى الضعف المزمن في مؤشر التنظيم الذي لم يتحسن طوال الفترة، بالإضافة إلى تدهور السيولة والربحية، والتي شهدت تراجعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة رغم الاستقرار في رأس المال والائتمان.

3. مرحلة التدهور الحاد (2011، 2016) بلغ متوسط التقييم في هذين العامين (3.6)، وهو الأسوأ ضمن السلسلة الزمنية، وقد صُنّف الأداء في تلك السنتين بأنه "يعاني من مشكلات كبيرة"، نتيجة لانهيار مؤشر السيولة إلى أدنى مستوياته، وتراجع الربحية إلى تقييم ضعيف، مع استمرار ضعف التنظيم، الأمر الذي أثّر بشدة على التقييم الكلي، رغم حفاظ المصرف على مستويات ممتازة في كفاية رأس المال وجودة الائتمان.

يُظهر تقييم PATROL أن مصرف الوحدة يتمتع بصلابة مالية واضحة في مؤشري كفاية رأس المال وجودة الائتمان، ما يعكس قدرة على إدارة المخاطر الرأسمالية والائتمانية بكفاءة، إلا أن الأداء العام ظل مقيدًا بالعجز المزمن في الهيكل التنظيمي، وتراجع مؤشرات الربحية والسيولة، الأمر الذي أدى إلى تراجع التصنيف الكلي إلى متوسط (3.0)، وهو ما يقع ضمن فئة "وجود بعض نقاط الضعف".

تقييم أداء المصرف التجاري الوطني وفقا لنموذج PATROL

يتم تقييم الأداء للمصرف وفق نموذج Patrol بدرجات تصنيف النموذج التي هي الأعلى فيها رقم 1 وأقل مستوى هو رقم 5، وفقا للمكونات الخمسة المكونة للنموذج وهي كفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم والربحية والسيولة والتصنيفات لمصرف التجاري الوطني موضحة في الجدول رقم (19) :

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
كفاية راس المال	1	1	1	1	3	3	3	1	1	1	1	1	1.5
التصنيف	ممتاز	ممتاز	جيد	ممتاز	ممتاز	جيدا جدا	جيدا جدا	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	
جودة الائتمان	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	1	1.3
التصنيف	جيد جدا	جيد جدا	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	جيد جدا	جيد جدا	جيد جدا	ممتاز	ممتاز	ممتاز	
التنظيم	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	4.9
التصنيف	خطر	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	
نسبة الربحية	2	5	5	4	5	5	5	5	3	3	5	5	4.3
التصنيف	جيد	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد	
نسبة السيولة	1	1	1	1	1	1	4	4	5	5	3	5	2.7
التصنيف	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	خطر	ضعيف	ضعيف	
المتوسط	1.8	2.6	2.6	2.4	3	3	3.6	3.2	3.2	3.2	3.2	3.4	2.9
وصف نتيجة التقييم	سليم في معظم النواحي	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	سليم في معظم النواحي	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	يعاني من مشكلات كبيرة	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	

يوضح الجدول رقم (19) تطوّر أداء المصرف التجاري الوطني خلال الفترة الممتدة من (2010 – 2021)، ويبيّن أن المتوسط السنوي لتقييم الأداء العام تراوح بين (2.4) كأفضل مستوى و(3.6) كأسوأ مستوى، وبلغ المتوسط العام للفترة الكاملة (2.9)، وهو ما يصنّف ضمن فئة: "وجود بعض نقاط الضعف".

تقسيم مراحل الأداء وفقا لنموذج باترول لمستويات قوة الأداء وهي المستويات الثلاثة المبينة في الجدول رقم (جدول التصنيفات) وكان لمصرف التجاري كالتالي :

1. مرحلة الأداء السليم نسبيًا (2010، 2013):

بلغ متوسط التقييم خلالها ما بين (2.4 – 1.8)، وتم تصنيف الأداء العام في هذه السنوات على أنه "سليم في معظم النواحي". وقد ساهم في هذا الأداء الاستقرار العالي في مؤشري كفاية رأس المال وجودة الائتمان، إضافة إلى سيولة ممتازة على الرغم من استمرار الضعف التنظيمي.

2. مرحلة تراجع الأداء وظهور نقاط الضعف (2011، 2012، 2014، 2015، 2017–2021) ففي هذه المرحلة تراوح التقييم بين (2.6 – 3.2)، وصُنّف الأداء بـ "وجود بعض نقاط الضعف"، وقد ارتبط ذلك بتدهور مؤشرات السيولة والربحية، بالإضافة إلى ضعف هيكلي مستمر في الجانب التنظيمي، بالرغم من الثبات النسبي في رأس المال والائتمان.

3. مرحلة التدهور الحاد (2016) بلغ التقييم العام في هذين العامين (3.6)، وهو الأسوأ في السلسلة الزمنية، وقد تم وصف الأداء بأنه "يعاني من مشكلات كبيرة"، نتيجة تدهور حاد في مؤشر السيولة، وهبوط الربحية إلى مستويات متدنية، واستمرار الفشل في إصلاح الهيكل التنظيمي.

تشير نتائج نموذج PATROL إلى أن المصرف التجاري الوطني يمتلك قاعدة مالية قوية فيما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الائتمان، ما يدل على قدرة المصرف على تحمّل الصدمات الرأسمالية والائتمانية، لكن في المقابل، شكّلت نقاط الضعف المزمنة في التنظيم، وتذبذب مؤشري السيولة والربحية قيودًا واضحة على الأداء العام، مما أدى إلى تصنيف متوسط بلغ (2.9)، أي "وجود بعض نقاط الضعف"، وهي نتيجة تستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة، خاصة في الجوانب الإدارية والتشغيلية.

تقييم أداء مصرف الجمهورية وفقا لنموذج PATROL

يتم تقييم الأداء للمصرف وفق نموذج Patrol بدرجات تصنيف النموذج التي هي الأعلى فيها رقم 1 وأقل مستوى هو رقم 5، وفقا للمكونات الخمسة المكونة للنموذج وهي كفاية رأس المال وجودة الائتمان والتنظيم والربحية والسيولة والتصنيفات لمصرف الجمهورية موضحة في الجدول رقم (20) :

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
كفاية رأس المال	1	1	1	1	2	2	2	1	1	1	2	2	1
التصنيف	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	جيدا جدا	جيدا جدا	جيدا جدا	ممتاز	ممتاز	ممتاز	جيدا جدا	جيدا جدا	
جودة الائتمان	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
التصنيف	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	
التنظيم	1	3	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5	4.4
التصنيف	ممتاز	جيد	خطر	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	
نسبة الربحية	3	3	3	4	5	5	5	5	5	5	5	5	4.4
التصنيف	جيد	جيد	جيد	خطر	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	
نسبة السيولة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	4	5	5	1.9
التصنيف	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	خطر	ضعيف	ضعيف	
المتوسط	1.4	1.8	2	2.4	2.8	2.8	2.8	2.6	2.6	3.2	3.6	3.6	2.6
وصف نتيجة التقييم	سليم في معظم النواحي	سليم في معظم النواحي	سليم في معظم النواحي	سليم في معظم النواحي	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	وجود بعض نقاط الضعف	يعاني من مشكلات كبيرة	يعاني من مشكلات كبيرة	

يتضح من الجدول رقم (20) إن مصرف الجمهورية كان أداؤه متميزًا في كل من كفاية رأس المال وجودة الائتمان، إذ حافظ على تصنيف "ممتاز" طوال فترة الدراسة (2010–2021)، وهذ يدل على سلامة المراكز المالية وجودة إدارة المخاطر الائتمانية، ومع ذلك فإن نتائج المؤشرات الأخرى وبخاصة السيولة والتنظيم والربحية كشفت عن تحديات هيكلية أثّرت سلبًا على التقييم العام، وكان التقييم بشكل عام للسنوات الدراسة جيد مع وجود بعض نقاط الضعف حيث كان المتوسط 2.6 وهو ما بيّن وجود نقاط ضعف في سياسة مصرف الجمهورية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من نموذج باترول ووصف نتيجة التقييم الكلية للسنوات ككل يمكننا أن تنقسم إلى ثلاث مراحل وفق نموذج مستويات باترول وهي:

مرحلة الأداء المتميز (2010–2013) حيث بلغ متوسط التقييم في هذه الفترة ما بين (1.4 إلى 2.4)، مما صنّف المصرف بأنه "سليم في معظم النواحي". وقد تميزت هذه المرحلة بتكامل أداء المؤشرات، واستقرار السيولة، والربحية المقبولة.

مرحلة التراجع (2014–2019): تراوح متوسط التقييم بين (2.6 و2.8)، وهو ما وصف "بوجود بعض نقاط الضعف". ويُعزى هذا التراجع إلى تدهور واضح في مؤشري التنظيم والربحية، حيث تراجعا من مستويات "جيدة" إلى "ضعيفة"، في حين بدأت مؤشرات السيولة في الانخفاض لكنها لم تصل بعد إلى مستويات حرجة.

مرحلة التدهور والمشاكل (2020–2021)، حيث بلغ المتوسط العام أقصى درجات التدهور عند (3.6) في كل من عامي 2020 و2021، ليُصنَّف أداء المصرف بأنه "يعاني من مشكلات كبيرة"، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد في تقييم السيولة (من 1 إلى 5) والتدهور المستمر في التنظيم والربحية، رغم أن كفاية رأس المال وجودة الائتمان حافظتا على تصنيفهما الممتاز، إلا أن تأثير المؤشرات الثلاثة الأخرى كان حاسمًا في تراجع الأداء العام.

يتبين من الشكل رقم (1–32) الخاص بنتائج التقييم العام، والشكل رقم (1–33) الذي يعرض المتوسط العام لكل مصرف خلال الفترة (2010–2021)، أن هناك تباينًا ملحوظًا في أداء المصارف الثلاثة، حيث بين متوسط التقييم العام تفاوتًا في جودة الأداء المصرفي، بناءً على مكونات النموذج الخمسة: كفاية رأس المال، جودة الائتمان، التنظيم، الربحية، والسيولة.

وقد أظهر مصرف الجمهورية أداءً هو الأفضل نسبيًا من بين المصارف الثلاثة، حيث بلغ متوسط التقييم العام له حوالي 2.6، مما يشير إلى أن أداءه كان في معظم السنوات مقبولًا ويقترب من المستوى الجيد، مع وجود بعض نقاط الضعف في بعض المؤشرات، وخصوصًا مؤشر التنظيم، إلا أن المصرف وصل في السنتين الأخيرة إلى مرحلة التدهور الحاد.

أما المصرف التجاري الوطني، فقد سجل متوسطًا عامًا بلغ نحو 2.9، وهو تقييم يقع ضمن فئة "وجود بعض نقاط الضعف"، وقد تميز المصرف بأداء قوي في مؤشري كفاية رأس المال وجودة الائتمان، إلا أن ضعف التنظيم كان واضحًا ومزمنًا على امتداد السنوات، إلى جانب التذبذب الكبير في مؤشر السيولة وتراجع الربحية في عدة سنوات، مما انعكس سلبًا على التقييم العام، خاصة في عامي 2011 و2016 اللذين شهدا أسوأ تقييم للمصرف.

وفي المقابل جاء مصرف الوحدة في المرتبة الأدنى بين المصارف الثلاثة، إذ بلغ متوسط التقييم العام حوالي 3.0، وهو ما يصنف كذلك ضمن فئة "وجود بعض نقاط الضعف"، إلا أن التقييم شهد خلال بعض السنوات تدهورًا ملحوظًا، وخاصة في السنتين 2011 و2016، حين وصل إلى 3.6، وهو أعلى (أي أسوأ) تقييم في السلسلة؛ ويُعزى هذا التراجع إلى الضعف المستمر في التنظيم، والانخفاض في مؤشرات الربحية والسيولة رغم حفاظ المصرف على مستويات جيدة في رأس المال والائتمان.

ويتضح أن نقاط القوة المشتركة بين المصارف الثلاثة تمثلت في كفاية رأس المال وجودة الائتمان، وهي مؤشرات حافظت على تصنيفات جيدة إلى ممتازة طوال فترة الدراسة، مما يعكس كفاءة في إدارة رأس المال والمخاطر الائتمانية، إلا أن نقاط الضعف الجوهرية انحصرت في مؤشر التنظيم لدى المصارف الثلاثة، خاصة في التجاري والوحدة، إضافة إلى ضعف متكرر في مؤشري الربحية والسيولة، مما أثر على تصنيف الأداء الكلي وفق نموذج PATRO.

10.نتائج الدراسة :

1. أظهرت نتائج التحليل فيما يتعلق بمستوى الأداء المالي لكل مصرف وجود تفاوت في مستويات الأداء المالي للمصارف الثلاثة، رغم اشتراكها في بعض نقاط القوة والضعف، فقد حقق مصرف الجمهورية أفضل أداء نسبي بين المصارف محل الدراسة، بمتوسط تقييم إجمالي بلغ (2.6)، يليه المصرف التجاري الوطني والذي بلغ متوسط تقييمه الإجمالي (2.9)، ثم مصرف الوحدة والذي بلغ متوسط تقييمه الإجمالي (3.0).
2. كشفت نتائج الدراسة المتعلقة بتطور مؤشرات كفاية رأس المال، وجودة الائتمان، والامتثال التنظيمي، والربحية، والسيولة، خلال فترة الدراسة عما يلي:

أ. مؤشر كفاية رأس المال :

أظهرت النتائج أن المصارف الثلاثة حافظت بصفة عامة على مستويات جيدة من كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، مع وجود تذبذب في بعض السنوات. ويعكس ذلك تمتعها بقاعدة رأسمالية توفر قدراً من القدرة على مواجهة المخاطر والخسائر المحتملة. وقد كان هذا المؤشر من أبرز نقاط القوة المشتركة بين المصارف، وإن شهد انخفاضاً في بعض السنوات نتيجة التغير في حجم الأصول الخطرة مقارنة بحقوق الملكية.

ب. مؤشر جودة الائتمان

اتسم أداء المصارف الثلاثة بمستويات جيدة إلى ممتازة في مؤشر جودة الائتمان، حيث أظهرت نتائج التصنيف استقراراً نسبياً في هذا المؤشر مقارنة ببقية المكونات. ويشير ذلك إلى قوة نسبية في إدارة المخاطر الائتمانية وفق المؤشر المستخدم في الدراسة، مما جعله أحد الجوانب الإيجابية المشتركة في الأداء المالي للمصارف محل الدراسة.

ج. مؤشر التنظيم:حيث أظهرت النتائج استمرار انخفاض مستوى هذا المؤشر، خاصة لدى المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة، اللذين سجلا متوسطَي تصنيف بلغَا (4.9) و(5) على التوالي، وفق الجداول المعروضة. ويشير ذلك إلى وجود قصور تنظيمي وهيكلي استمر خلال معظم سنوات الدراسة، وأثر بصورة واضحة في التقييم الإجمالي للمصارف.

د. مؤشر الربحية : كشفت النتائج عن ضعف واضح في مستويات الربحية لدى المصارف الثلاثة، حيث لم تتمكن من المحافظة على مستويات مستقرة ومناسبة من العائد على الأصول خلال فترة الدراسة.

هـ. مؤشر السيولة: أظهرت النتائج تبايناً في إدارة السيولة بين المصارف الثلاثة، حيث اتجهت مستويات السيولة إلى الارتفاع بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، بما يشير إلى وجود فوائض نقدية لدى المصارف قد لا تكون مستغلة بصورة كافية في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية.

3. **أظهرت نتائج المقارنة وجود أوجه تشابه واختلاف بين المصارف الثلاثة، ويمكن توضيحها على النحو التالي:**

أوجه التشابه:

- تمتع المصارف الثلاثة بمستويات جيدة نسبياً في مؤشري كفاية رأس المال وجودة الائتمان، وهما من أبرز نقاط القوة المشتركة بينها.
- استمرار الضعف في مؤشر التنظيم، بما يعكس وجود تحديات هيكلية وإدارية مشتركة.
- انخفاض مستويات الربحية وعدم قدرتها على تحقيق عوائد تتناسب مع حجم الأصول والموارد المالية.
- اتجاه المصارف نحو الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة خلال السنوات الأخيرة، بما قد يعكس ضعف فرص الاستثمار أو محدودية كفاءة توظيف الأموال.

أوجه الاختلاف:

- تفوق مصرف الجمهورية نسبياً في التقييم الإجمالي للأداء المالي، بمتوسط بلغ.(2.6)
- جاء المصرف التجاري الوطني في المرتبة الثانية بمتوسط تقييم بلغ (2.9)، رغم تمتعه بقاعدة مالية جيدة في مؤشري رأس المال والائتمان.
- جاء مصرف الوحدة في المرتبة الثالثة بمتوسط تقييم بلغ (3.0)، نتيجة استمرار بعض جوانب الضعف في التنظيم والربحية والسيولة.
- اختلفت المصارف في مستويات السيولة وتطورها خلال فترة الدراسة، حيث سجل مصرف الوحدة أعلى متوسط للسيولة، بينما سجل مصرف الجمهورية أدنى متوسط، وهو ما يعكس اختلاف السياسات المتبعة في إدارة الموارد النقدية.

4.أظهرت نتائج التقييم الإجمالي أن مصرف الجمهورية حقق أفضل مستوى نسبي من الأداء المالي بين المصارف الثلاثة، بمتوسط بلغ (2.6)، يليه المصرف التجاري الوطني بمتوسط (2.9)، ثم مصرف الوحدة بمتوسط.(3.0)

5. **خلصت نتائج التحليل إلى أن أبرز مواطن القوة تتمثل في:**

- المحافظة على مستويات جيدة من كفاية رأس المال.
- الاستقرار النسبي في مؤشر جودة الائتمان.
- توافر مستويات مرتفعة من السيولة تدعم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

أما أبرز مواطن الضعف فتتمثل في:

- القصور المستمر في الجوانب التنظيمية والإدارية، خاصة لدى مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني.
- انخفاض الربحية وضعف القدرة على تحقيق عوائد مناسبة من الأصول المتاحة.
- ارتفاع مستويات السيولة لدى بعض المصارف إلى حدود تشير إلى وجود فوائض نقدية غير مستثمرة بكفاءة.
- عدم استقرار الأداء المالي عبر سنوات الدراسة، وظهور فترات تدهور حاد في بعض المصارف، خاصة في عامي 2011 و2016 بالنسبة لمصرف الوحدة، وعام 2016 بالنسبة للمصرف التجاري الوطني، وعامي 2020 و2021 بالنسبة لمصرف الجمهورية.

11. التوصيات :

- ضرورة إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والإدارية للمصارف، وتطوير نظم الرقابة الداخلية وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يعزز الكفاءة التنظيمية.

- العمل على تطوير السياسات الاستثمارية والتمويلية، وتحسين كفاءة استغلال الأصول والموارد المالية، وتنويع مصادر الإيرادات بما يسهم في تحسين العائد على الأصول.

- تبني سياسات أكثر كفاءة لإدارة السيولة، وتحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية اللازمة والبحث عن فرص استثمارية مناسبة تحقق عوائد دون الإخلال بمتطلبات السيولة.

- ضرورة اعتماد نظم دورية لتقييم الأداء المصرفي ومقارنة نتائج المصارف وفق مؤشرات موحدة، والاستفادة من تجارب المصارف التي تحقق مستويات أداء أفضل.

- المحافظة على مستويات مناسبة من كفاية رأس المال، وتعزيز سياسات إدارة المخاطر بما يضمن استمرار قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والخسائر المحتملة.

- الاستمرار في تطوير سياسات منح الائتمان ومتابعة التمويلات القائمة، وتعزيز نظم تقييم الجدارة الائتمانية والحد من احتمالات التعثر.

- ضرورة إعداد خطط مالية واستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل، تتضمن مؤشرات أداء واضحة وآليات دورية لمتابعة الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

قائمة المراجع:

- إنبية، عادل الكاسح. (2026). أنموذج PATROL لتقييم أداء المصارف الليبية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2010–2023م. *مجلة آفاق اقتصادية*، *12*(1)، 102–125. https://doi.org/10.65137/jaq.v12i1.298
- جديدو، غادة عمر الطاهر. (2026). مدى توافق توقعات النماذج الكمية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمصارف الليبية باستخدام نموذج CAMELS ونموذج PATROL. مجلة العلوم الشاملة . https://doi.org/10.65405/89htvx25
- حلبوص، أمينة عبد الإله. (2022). إمكانية تطبيق أنموذج PATROL لتقييم الأداء المالي في المصارف العراقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية(JAFS)* ، (61) *17*، 558 –572 https://www.jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/1242
- سالم، جميلة محمد، وإمبيرش، سمية عبد الحكيم. (2025). أثر التحول للصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية العامة باستخدام نموذج PATROL. مجلة العلوم الشاملة https://doi.org/10.65405/cjos.2025.765 .
- سعد، محمد علي بلقاسم. (2024). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج PATROL: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الليبية الخاصة (اليقين الإسلامي والوفاء) خلال الفترة–2018 2022). مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية، 12(2)، 28.57–
- القدار، وائل صبري أبوزريبة. (2024). تحليل العوامل المؤثرة في تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج PATROL: دراسة حالة مصرف الجمهورية. *مجلة دراسات محاسبية*، *6*(1)، 53 .81– https://doi.org/10.5281/zenodo.15548962
- قفه، حنين المختار. (2025). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL) دراسة تحليلية عن مصرف التجارة والتنمية .(مجلة العلوم الشاملة، 10(38)، 265 .284– https://doi.org/10.65405/hvc7sa96
- القنبري، محمد، شعنان، محمد، والتركي، أيوب. (2025). مدى تحسن الأداء المالي المقاس بنموذج PATROL للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار خلال الفترة 2020–2022م .مجلة ساحل المعرفة للعلوم الإنسانية والتطبيقية، https://doi.org/10.64095/saj.v1i1.3041 .(1)
- كريم، إبراهيم كامل بريدان. (2024). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باستخدام نموذج PATROL: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الوحدة والجمهورية والمتحد للتجارة والاستثمار للفترة (2020–2022). *مجلة الأصالة*، *2* https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/article/view/580 .(10)
- مادي، يوسف ارحومة. (2025). اختبار السلامة المالية للمصارف التجارية باستخدام نموذج PATROL: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الليبية (مصرف الجمهورية واليقين الإسلامي) خلال الفترة (2018–2022). القرطاس، https://alqurtas.alandalus-4 .(26) libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/1207
- المجربي ، فاطمة على ،عوض ، المبروك فرج.(2025) . مدى التزام المؤسسات الليبية العامة بمبادئ الحوكمة – دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة على قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي خلال عامي

2022–2023، مجلة الدراسات الاقتصادية.كلية الاقتصاد , جامعة سرت ، المجلد8 ،عدد2 . ص ص 246–270.

- منصور، بشرى يحيى. (2022). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج :PATROL دراسة تطبيقية مقارنة بين بنكي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار للفترة (2015–2020). *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، (26) 404–435، https://doi.org/10.55074/hesj.v0i26.573 .

- Al-Saadawi, H. M. M. A., & Al-Taie, M. M. (2024). The impact of using the PATROL model of banking control and supervision in improving the performance of a sample of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange. Pakistan Journal of Life and Social Sciences, 22(1), 1719–1729. https://doi.org/10.57239/PJLSS-2024-22.1.00121

- Halbos, A. A. (2022). The possibility of applying the PATROL model to assess financial performance in Iraqi banks. Journal of Accounting and Financial Studies, 17(61), 558–572. https://jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/1242

- Jadidou, G. O. (2026). The extent of compatibility of quantitative models used to evaluate the financial performance of Libyan banks: Using the CAMELS model and the PATROL model. Comprehensive Journal of Science. https://doi.org/10.65405/89htvx25

- Mansour, B. Y. (2022). Evaluating the performance of banks using the PATROL model: An applied comparative study between Al-Tadamun Islamic Bank, Yemen and Kuwait Bank for Trade and Investment for the period 2015–2020. Humanities and Educational Sciences Journal, 26, 404–435. https://doi.org/10.55074/hesj.v0i26.573

- Sahajwala, R., & Van den Bergh, P. (2000). Supervisory risk assessment and early warning systems (Basel Committee on Banking Supervision Working Papers No. 4). Bank for International Settlements. https://www.bis.org/publ/bcbs_wp04.pdf

- Saif-Allah, H. A., & Abbas, S. M. (2025). Analyzing the use of the (PATROL) early warning model in assessing the financial performance of the banking sector in Iraq. Journal of Economics and Administrative Sciences, 31(145), 66–79. https://doi.org/10.33095/98k25521

- Zeid, A., & Reguig Berra, H. (2024). Using the PATROL model to evaluate the performance of banks in Algeria: Case study of Gulf Bank Algeria during the period 2015–2022. 9 ,مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة(1), 34–48.
https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/99/9/1/252499